وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علـــــــوم اقتصادية
رقم: .. ..

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: علـــوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين:

- محمد سويدي
- حمزة ضيف

أثر وفعالية الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر: 1990 – 2023

لجنة المناقشة:

أ.د. سراي صالح	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيســا
أ.د. بن لخضر السعيد	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ.د. غربي حمزة	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

شـــكر وعـــرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

قال رسول الله ﷺ

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نهدي شكرنا لأستاذنا القدوة بن لخضر السعيد على قبول

الإشراف على بحثنا ومرافقته لنا طيلة فترة إعدادنا المذكرة

وتوجيهاته التي منحنا إياها فجزاه الله خير الجزاء

ونتقدم بشكرنا للجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا البحث

وكل قريب وبعيد من ساهم معنا في إعداد هذا العمل

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
قائمة المحتويات	I
مقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري لآثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	
تمهيد	11
I- ماهية النمو الاقتصادي	12
I.1- تعريف النمو الاقتصادي	12
I.2- قياس النمو الاقتصادي	12
I.2.1- طريقة الانفاق	12
I.2.2- طريقة القيمة المضافة	13
I.2.3- طريقة الدخل	13
I.3- نظريات النمو الاقتصادي	13
I. 3. 1 - التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	13
I. 3. 2 - التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي	17
I. 3. 3 - نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث والمعاصر	18
II- ماهية الانفاق الحكومي	23
II.1- ماهية النفقة العامة	23
II. 1. 1 - تعريف النفقة العامة	23
II.1. 1. 1 - الشكل النقدي للنفقة العامة	23
II.1. 1. 2 – صدور النفقة العامة من الدولة	24
II.1. 1. 3 – هدف النفقة العامة اشباع حاجة عامة	24
II.2– تقسيمات النفقة العامة	24
II.2. 1 – تسهيل صياغة وإعداد البرامج	24
II.2. 2 – التقسيم الوظيفي للنفقات	25
II.2. 2. 1 – النفقات الادارية للدولة	25
II.2. 2. 2 – النفقات الاجتماعية للدولة	25

II.2. 2. 3 – النفقات الاقتصادية للدولة	25
II.2. 3 – التقسيم الدوري للنفقات العامة	25
II.2. 3. 1 – النفقات العادية	26
II.2. 3. 2 – النفقات غير العادية	26
II.2. 4 – النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية	26
II.2. 4. 1– النفقات الحقيقية	26
II.2. 4. 2– النفقات التحويلية	26
II.2. 5 – تقسيم النفقات العامة حسب التشريع الجزائري	27
II.2. 5. 1– نفقات التسيير	27
II.2. 5. 2– نفقات الاستثمار	29
II. 3 - العوامل المؤثرة على الانفاق العام	30
II. 3. 1 - ضوابط الانفاق العام	30
II. 3 .2- ضابط المنفعة	30
II. 3 .3 – قاعدة الاقتصاد في النفقات	31
II.3. 4 - الرقابة الادارية	32
II.3. 5 - الرقابة السياسية	32
II.3. 6 - الرقابة المحاسبية المستقلة	32
II.3. 7 – حدود الانفاق العام	33
II. 3. 8 – ظاهرة تزايد النفقات العامة	35
III- أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	36
III. 1 - العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	36
III. 1. 1 – قانون فاجنر	36
III. 1. 2 – النظرية الكينزية	37
III. 2 – الأثر المباشر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي	37
III. 3 – الاثر الغير مباشر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2023	
تمهيد	42
1 - تحليل المتغيرات الوصفية في الجزائر للفترة من 1990 – 2023	43

I.1- الأساليب القياسية المستخدمة	43
I.2- تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة من 1990 – 2023	44
I.1.2- عرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة 1990 – 2023	45
I.2.2- تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات نموه خلال فترة الدراسة	48
I.3.2- تطور مكونات الانفاق الحكومي الحقيقي خلال الفترة 1990 – 2023	49
II. 2 – بناء النموذج القياسي للدراسة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة للفترة من 1990 – 2023.	50
II. 2. 1 – دراسة الخصائص الاحصائية للنموذج	50
II. 2. 1. 1 - إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	50
II. 2. 1. 2 - الإنفاق الحكومي (G).	50
III- التحليل الاحصائي والاقتصادي لآثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي للفترة من 1990 – 2023.	53
III. 1 – التحليل الاحصائي للمتغيرات الجديدة	53
III. 2 – التحليل الاقتصادي للمتغيرات وللنموذج	62
خاتمة الفصل.	64
خاتمة	67
قائمة المراجع	75
قائمة الملاحق	80

فهرس الأشكال

الرقم	قائمة الأشكال	الصفحة
(1.I)	تطور متغيرات النموذج	47- 48
(2.II)	شكل الانتشار لمتغيرات النموذج	52
(3. III)	عرض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	56- 57
(4. III)	اختبار التوزيع الطبيعي ونموذج تصحيح الخطأ	62

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(1.I)	متغيرات النموذج بالقيم الاسمية	44 - 45
(2.I)	متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية	46
(3. II)	نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة	51
(4. III)	قيم النموذج مأخوذة باللوغاريتم النيبيري	53 - 54
(5. III)	نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة باستعمال الدالة اللوغاريتمية	54
(6. III)	تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة للمتغيرات	58
(7. III)	اختبار " ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج	59
(8. III)	نتائج اختبار التكامل المشترك	60
(9. III)	نتائج اختبار جوهانسون باستعمال برنامج Eviews.	60

مقدمة:

تمهيد:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من بين المسائل التي شغلت اهتمام الدول المتقدمة والنامية كونه هدف أي سياسة اقتصادية، فهو المؤشر المعتمد عليه في قياس رقي أو تخلف الدول والتي تسعى جل المجتمعات إلى تحقيقه، إذ لا يمكن حصول تنمية شاملة دون أن يرافقها تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستمرة، إذ تتصف الدول المتقدمة بمعدلات نمو مرتفعة عكس الدول المتخلفة والتي تشهد معدلات نمو منخفضة، ما عدا بعض الدول التي ترتكز إيراداتها على مداخيل المحروقات، ولذلك تحاول الدول تحسين الأداء الاقتصادي والذي يقصد به المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، ويشكل ارتباط بعض المتغيرات الاقتصادية، وتناقص البعض منها نتيجة استحالة تحقيقها في اتجاه واحد المشكل الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

ومما سبق يتجلى النمو الاقتصادي في كونه معيار يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية فهو هدف رئيسي لأي سياسة اقتصادية، فمن خلال محاولة الرفع من معدلات النمو يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، تقليص التضخم، ترشيد الإنفاق الحكومي، استقرار سعر الصرف.

إن الجزائر من أهم المناطق الاستراتيجية بين بلدان منطقة شمال إفريقيا، حيث تتوفر على موارد طبيعية وهياكل اقتصادية هامة، وبالرغم من أنها أهم مصدر للنفط في العالم إلا أنها لم تحقق مستويات نمو مستدام، ومع التطورات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولات العالمية التي تشهدها كافة الأصعدة فإن الجزائر تحاول تبني خطط استراتيجية عملية تطمح من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها عن طريق تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراريته رغم أنه ظاهرة معقدة تعيقه عقبات داخلية وخارجية تعمل الدولة على تخطيها، فهو محصلة عملية معقدة ومتشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وسياسية، من أجل انعكاسه بالإيجاب على معدل الرفاه الاقتصادي وبالتالي على الأداء الاقتصادي .

لقد كان للأزمة العالمية 1929 والتي صاحبها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي نظرا لعدم قدرتها على التصدي للأزمة فبرز الاقتصادي "جون مينارد كينز" محاولا إيجاد الحل الناجع ، لتتحول أفكار "كينز" فيما بعد إلى أسس ومبادئ تم تبنيها خاصة المتعلقة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لأنه أحد محددات الطلب الكلي، أين تم الانتقال من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة بسياسات مالية جديدة.

في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي تلعب الدولة دور مهم، فالسياسات الاقتصادية الكلية (السياسة المالية والنقدية والتجارية وسياسة سعر الصرف...) تلعب دور جوهري في النمو المستدام، فمن أهم تلك السياسات نجد السياسة المالية بمختلف أدواتها نظرا لسهولة التحكم فيها من طرف الدولة، والتي تهدف إلى

تحقيق إنعاش اقتصادي خاصة الرفع من معدلات النمو والبحث عن الطرق الكفيلة لاستدامته، والذي يتوقف على الكفاءة الاقتصادية التي تقوم بها الحكومات بشكل مباشر وغير مباشر والتي تساعدها بالقيام بالأدوار الهامة في كل الجوانب خاصة المتعلقة بالظروف الاجتماعية.

حظيت السياسة المالية باهتمام صانعي القرار في الجزائر، وانعكس ذلك في إصلاحات عديدة منذ سنة 1989 بغية إعادة التوازنات الاقتصادية والوصول إلى نمو اقتصادي مقبول ومستدام، وتجلى ذلك في جانب النفقات العامة من خلال ترشيدها والتقليل منها، أما مع مطلع الألفية فقد تبنت الجزائر سياسة توسيع الانفاق العام ممثلة في البرامج الضخمة وهم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004 والبرنامج التكميلي 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو 2010-2014 والهدف الرئيسي هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة ويكون تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، فالإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي ، وعليه فإن الإنفاق الحكومي هو المتغير الذي تتحكم فيه الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومنه يتضح العلاقة بين الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والذي كان محور جدل بين العديد من الاقتصاديين فمنها ما يؤيد فعالية أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ومنها ما يعارض هذه الفكرة، وعلى ضوء هذا العرض فإن معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على النمو في الجزائر وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمعدل النمو مستقبلا، إن من بين تلك الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية سواء كانت كلية أو جزئية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تقضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز.

اشكالية البحث:

نتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري أدى إلى تزايد تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة واللامتناهية ما أدى إلى تزايد النفقات وتطورها كونها الأداة المهمة من أدوات السياسة المالية المتحكم فيها في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، انعكس ذلك إلى إتباع سياسة مالية ممثلة في التوسع في النفقات بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول ومستدام خاصة في ظل الانفراج المالي وارتفاع أسعار المحروقات، إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب أين كانت متذبذبة وذلك نتيجة عدة عوامل لا يمكن التحكم فيها ومنه وجب على صناع السياسات في الجزائر العمل المكثف من أجل إيجاد سياسة اقتصادية رشيدة تنتهجها الدولة وتحاول الرفع من الرفع حجم الإنتاج الإجمالي في الجزائر، بغية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، والأهم هو تحقيق معدلات مقبولة وايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الجانب الاجتماعي، وتكون قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم ومنه تحقيق تنمية شاملة.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية الإنفاق الحكومي كسياسة اقتصادية، وباعتبار أن الرفع من معدل النمو الاقتصادي هدف أي دولة كونه المؤشر الأساسي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، ونظرا للعلاقة الوطيدة التي تربط الإنفاق الحكومي للدولة ومعدل النمو الاقتصادي، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية وعلى وجه الخصوص أداة الإنفاق الحكومي ؟

وانطلاقا من السؤال الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المبررات النظرية للجوء إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تدخلها على أهداف السياسة الاقتصادية ؟
- ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في الرفع أو التثبيط من معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل سياسة توسيع الإنفاق العام التي تنتهجها الدولة حاليا ضرورية ولازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة في ظل تذبذب أسعار البترول في الجزائر؟
- كيف يمكن تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي في ظل تذبذب أسعار البترول في الجزائر؟
- ما مدى تأثير متغيرات نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي ؟

الفرضيات:

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاولة تحقيق أهداف البحث وبالاعتماد على الدراسات السابقة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها كما يلي:

- إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له أثر إيجابي في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية.
- تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية تجلى في ارتفاع معدلات النمو خصوصا مع المبالغ الضخمة المنفقة.
- ممكن أن تشكل سياسة الإنفاق الحكومي أهم أداة للدولة الفعالة في ظل عدم تنوع إيرادات الدولة.
- لنفقات التسيير والتجهيز أثر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى الطويل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية الحاصلة في الوقت الراهن في ظل التطورات الاقتصادية والتي تهدد الكثير من الدول النامية ذات المصدر الأحادي الدخل (الدول المصدرة للنفط) ومن بينها الجزائر، والتي تعتمد على المورد الرئيسي للنمو وهو عائدات البترول في تمويل نفقاتها والتي هي في تزايد مستمر ما أصبح يشكل مصدر خطر، إذن فالإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة للرفع من معدلات النمو، وخاصة أثناء عملية وضع السياسة الاقتصادية؛ ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث من أجل صياغة سياسة اقتصادية مالية فعالة خاصة هذه الفترة والتي تميزت بالاستقرار نتيجة الإصلاحات والتعديلات الهيكلية إضافة إلى حالة الانتعاش في ظل سياسة التوسع في النفقات في الآونة الأخيرة بغية تمويل المشاريع التنموية نتيجة توفر الموارد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط مع مطلع الألفية، وذلك من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، والتي من شأنها أيضا أن تساهم في زيادة ورفع حجم الإنتاج الإجمالي خاصة في الأجل الطويل، وتفعيلها للرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

ومنه فإن التطرق لأثر الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يشجع على إخضاعها للوصف والتحليل، وبالأساليب القياسية، وهذا للحد من الآثار السلبية التي تعيق مسيرة الاقتصاد الوطني، ومحاولة معالجتها في سبيل الرفع وتحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، وعليه سنحاول إبراز انعكاسات ذلك التوسع في النفقات على النمو الاقتصادي؛

2. محاولة الإلمام بالجوانب النظرية لسياسة الإنفاق العام من أجل فهمه أكثر بداية من أهم الأسباب وأهميتها كونها الأداة التي تتدخل بها الدولة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وإبراز الدور الكبير لترشيد الإنفاق العام.

3. الوقوف على واقع الإنفاق الحكومي وأثر المخططات التنموية لزيادة معدلات النمو ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بالنمو والإنفاق في الجزائر.

4. إبراز الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي كونه المؤشر الذي يعكس أداء اقتصاد الدولة والوقوف على واقع المخططات التنموية الهادفة للرفع من معدلات النمو؛

5. محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على مورد ناضب وانخفاض أسعاره في الآونة الأخيرة ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيد النفقات وإيجاد آليات فعالة لتسييرها.

6. تقييم برامج الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، إضافة إلى فعالية السياسة المالية التوسعية ممثلة في التوسع في النفقات في إطار البرامج والمشاريع الضخمة المنفقة في السنوات الأخيرة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو، التقليل من البطالة، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول.

7. اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على تفسير العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومعرفة أهم النفقات التي تؤثر وتحفز النمو الاقتصادي.

وما يميز هذه الدراسة بأنها سوف تدرس أثر السياسة المالية ممثلة في الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر باستخدام السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية الجزائرية، في ظل سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، والانتعاش الذي عرفته الدولة بحيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وآليات تفعيل الاقتصادي الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وتتمثل هذه الأسباب في:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية والميول لمعالجة موضوع تزايد الإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية في الجزائر بطبيعة تحليلية قياسية.
- توافق الموضوع مع طبيعة الاختصاص الذي سلكناه (اقتصاد كمي).

الأسباب الموضوعية:

❖ أهمية الإنفاق الحكومي في الرفع من معدل النمو فهو الأداة التي تتدخل بها لتحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة منه؛

❖ اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد للدخل ما انعكس على السياسة الانفاقية المطبقة خاصة أثناء انخفاضه في الآونة الأخيرة ما أثر على معدلات النمو؛

❖ توفر الجزائر على إمكانيات مالية وموارد تمكنها من الخروج من الاقتصاد الريعي والذي بات مصدر قلق للسلطات لارتباط ايراداته بتمويل النفقات وزيادتها؛

❖ التوجه الاقتصادي الحالي وسعي الجزائر للرفع من معدلات النمو بهدف تحقيق الإنعاش عن طريق إتباع سياسة توسعية بداية من سنة 2000 بعد الظروف الصعبة التي عاشتها بداية التسعينات
وإتباعها سلسلة من الإصلاحات والمرحلة الانتقالية التي عرفتها بعد الانتهاء من تطبيق برامج صندوق النقد الدولي.

❖ محاولة معرفة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى النمو الاقتصادي بالرغم من السياسة الإنفاقية الضخمة المطبقة في الآونة الأخيرة، إضافة إلى امتلاكها مقومات تمكنها للالتحاق بركب الدول المتقدمة؛

❖ محاولة معرفة انعكاس سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة؛

❖ الميل إلى الخوض في المواضيع التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، ولمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي من أجل توظيف المعارف وجميع المعلومات والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، ووصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي من حيث المستوى النظري وتبيان المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، والبحث في واقعنا ميدانيا أثناء دراسة حالة الجزائر، والمنهج التحليلي حيث يتم تحليل سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة ووضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إحصائيات ومنحنيات، كما سوف يتم استخدام المنهج القياسي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتقدير النماذج القياسية المقترحة.

حدود البحث:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر ذلك لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، وما انطبق علي الجزائر قد لا ينطبق على دول أخرى، ومنه لا يمكننا تقديم دراسة واحدة صالحة لعدة أنظمة اقتصادية، هذا هو السبب الرئيسي في اقتصار دراستنا على دولة واحدة وهي الجزائر والتي عرفت توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على معدل النمو الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية المهمة.

أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990إلى 2023 وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية كما أن الجزائر عرفت وضعا اقتصاديا واجتماعيا جد صعب، ثم فترة الانتعاش بداية من سنة 2000 بسبب السياسة الانفاقية التوسعية في ظل ارتفاع أسعار البترول، وبداية تطبيق الدولة في سياسة التقشف مع مطلع سنة 2014 نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط وانعكاسه على الاقتصاد الوطني، كما أن هذا المجال يعتبر كاف و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة. وسيتم جمع البيانات عن مجموعة المراجع من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية، تقارير لمنظمات دولية ووطنية، أما فيما يخص الإحصائيات الاقتصادية سنعتمد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات الرسمية المستغلة لإحصائيات الوطن، معطيات البنك المركزي وكذا الاعتماد على البيانات الرقمية الصادرة عن الوزارة المالية، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات من الهيئات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة:

– ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر من 1989–2012** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 3،2015/2014 والتي طرحت الإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم؟

– وتم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال التحليل الوصفي، إضافة إلى التحليل البياني والرياضي، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتعلقة بتطورات مكونات المالية العامة للدولة والنمو الاقتصادي، وتم استخدام بعض النماذج الاقتصادية لمعرفة تأثير كل من النفقات الهامة والضرائب على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعتبر السياسة المالية أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي لسهولة استعمال أدواتها والمتمثلة في الإيرادات والنفقات بغية تحقيق الأهداف ومن أهمها تحفيز النمو والتأثير عليه في الأجل القصير من خلال المضاعف، أما في الأجل الطويل فيكون عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، الإنفاق على البحث والتطوير، والإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والتي لها تأثير إيجابي في

– تطور معدل النمو متذبذب وغير مستديم بسبب تغيرات أسعار المحروقات وهذا ما تبين بعد أزمة 1986 حفز القطاع الخاص والنمو.

وتطبيق الجزائر سياسة مالية تقشفية، وبارتفاع أسعار النفط سنة 2000 تم إتباع سياسة توسعية، كما أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي منخفضة،

– أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج المحلي، أما نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية وبالتالي فهي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، واثبت النموذج الثاني وجود علاقة طردية بين نفقات البنية

التحتية والناتج المحلي، أما نفقات الصحة والتعليم فكانت العلاقة عكسية ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية وفسر ذلك بأن أثر هذه النفقات يكون على المدى الطويل.

– أحمد سلامي، **العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة 2013/1970**، مقالة منشورة في مجلة الأبحاث اقتصادية والإدارية، العدد 17، جوان 2015، وتم طرح الإشكالية التالية:

–هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التوجهات الحالية للسياسة المالية التوسعية، وإن وجدت فما هو اتجاه العلاقة السببية؟

– للإجابة عن هذه الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي للإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل متغيرات الدراسة إحصائيا واقتصاديا، والمنهج القياسي لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك للفترة 1970–2013، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

–وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الجزائري، وأن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة لتشجيع وتحفيز النمو أثرت على معدلات النمو بشكل محدود، عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة لتشجيع وتحفيز النمو أثرت على معدلات النمو بشكل محدود، كما أن أسعار المحروقات تؤثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية أي أن تحسن الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع النفقات يتعلق بصدمات خارجية ممثلة في انخفاض أسعار المحروقات، وأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة تحسن معدل النمو المرتبط بتحسن أسعار النفط أي النمو هو الذي يحدد حجم الإنفاق الحكومي؛

– وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين ما يدعم قانون فاجنر وفرضية كينز.

صعوبات البحث:

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق نظرا لاختلاف الإحصائيات من مصدر لآخر (إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر).

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلان حيث:

في **الفصل الأول** :الإلمام بالجانب النظري ذات الصلة بالموضوع، فقد تطرقنا لتوضيح المفاهيم الأساسية حول

ماهية النمو الاقتصادي ومختلف النظريات الاقتصادية المفسرة له، اضافة الى الانفاق العام من حيث مختلف تقسيمات النفقات ثم تطرقنا الى العلاقة الموجودة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

أما **الفصل الثاني** فخصصناه لاستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى، وسوف يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتقدير النماذج القياسية المقترحة.

أما **الخاتمة** فقد تضمنت خلاصة للبحث مدعمة ببعض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الجانب النظري لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تمهيد :

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي كأحد أهم السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي سيبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضروريا لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الازمات كما تستخدم الحكومات الإنفاق كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو باعتباره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية فهو يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي وتؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الاقتصادية كما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية ذات المدلول الاقتصادي والاجتماعي فالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من ناحية كما يعبر عن مدى تحسين رفاهية المجتمع من ناحية أخرى.

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهية الانفاق الحكومي وفعاليته.

المبحث الثالث: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم المؤشرات المستخدمة في قياس ونماء الاقتصادي الوطني .

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي ، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية .

والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.

و هذه المقاييس هامة جدا للتعرف على معدلات النمو و الدخل و التعريف الأول أكثر مناسبة لمن يهتم بالأمن القومي وحساب معدلات النمو الاقتصادي، و التعريف الثاني والخاص بدخل الفرد من الناتج القومي يعتبر هام عند مقارنة مستويات المعيشة بين الدول[1].

و مما سبق نستخلص ما يلي:

أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل يتوجب الزيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل النمو السكاني

أن تكون الزيادة في دخل الفرد زيادة حقيقية و ليست نقدية فحسب لذا يجب استبعاد التضخم بمعنى:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

أن تكون الزيادة في دخل الفرد لا تقتصر على فترة عابرة ، نتيجة عوامل عرضية بل تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد .[2]

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام ،حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما .

أولا: طريقة الإنفاق :

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [1] إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء

---

[1] . محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة : مصر ، 2001 ،ص ص 05-06.

[2] . محمد عبد العزيز عجمية ، د. إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2002، ص ص 57،60.

سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل .[1]

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (M-X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G: الإنفاق الحكومي.

(X- M): صافي الصادرات.[2]

ثانيا: طريقة القيمة المضافة

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية

ثالثا: طريقة الدخل

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج .

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح. [3]

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

توجد مجموعة من النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي تتمثل في:

أولا: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

لقد كان لكتاب أدم سميث دراسة في طبيعة و مسببات ثراء الأمم تأثير كبير على الدارسين و واضعي السياسة الاقتصادية ، لقد كان سميث متفائلا إذ كان يرى أن بوادر توحي بأن الثراء العام غير محدود بطبيعته، شريطة أن تكون الأسواق حرة في توجيه الموارد و في تحديد أرباح المنتجين، الذين يسعون من خلال بحثهم عن منفعتهم الخاصة إلى إرضاء رغبات المستهلكين ،وإذا اقتصرت الحكومات على دورها في الدفاع القومي و

---

[1] Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p 18.

[2] وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط1 ، الأردن، عمان ، ص130.

[3] Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p19.

تحقيق النظام و العدالة ، و توفير التعليم للشعب و امتنعت على وضع قيود على التجارة الداخلية و الخارجية [1]، حيث كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه ، حيث بين أدم سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في أنشطة معينة يجعلهم يستطيعون أن ينتجوا كمية اكبر بنفس المجهود المبذول و ذلك عن طريق معدات و الآلات المتخصصة ،و يؤكد أدم سميث على حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل ،و يعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في مجموعهم في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية .

و بعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم [2].

و اعتقد سميث أن هناك ميل معين في الطبيعة البشرية إلى إنتاج شيء و مبادلته أو مقايضته بشيء أخر و هذا يبدو أن جذوره في الأسباب التي أوردها سميث لتبرير أهمية تقسيم العمل . و يكمل أدم سميث تحليله عبر التأكيد على أن تقسيم العمل يتحدد بمدى السوق و هذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس و كذلك بين الشركات ،حيث أن تقسيم أكبر للعمل يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات .[3]

و يرى سميث أنه في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخول .و يترتب عن الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار ، و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل . و يتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل لإنتاج السلع ، حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل .

غير أن سميث يرى انه توجد حدود و قيود لهذه العملية التراكمية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ،هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الأخرى .و يلاحظ أن سميث لم يكن في غاية الدقة في شرح كيفية الوصول إلى حالة الركود هذه إلا أن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو في رأيه ندرة الموارد الطبيعية . فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات دخول رأس مال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد .[4]

---

[1] فريديريك شرر، نظرة جيدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17،18.

[2] محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،1974، ص ص 49،50.

[3] محمد صالح تركي القريشي ، ، علم اقتصاد التنمية، ط1 ، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.، ص 77.

[4] محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ، ، دار الجامعات المصرية ،1974 ، ص 71.

1 - نظرية ديفيد ريكاردو:

ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال (إعادة استثمار الأرباح) و لخص فكره في نظرية التوزيع .

توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال : يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال وبالتالي معدل الربح ،وقسم المجتمع إلى ثلاث يصف الطبقات الاجتماعية التي تمثل ثلاثة أنواع من الدخل.

1 – 1 – العاملين بأجر : الذين يبيعون عملهم وفي المقابل تتلقى راتبا الكفاف (الأجر الطبيعي: و هو ما يكفي لضمان بقاء الأسرة) .

1 – 2 – الرأسماليون : الحصول على الفائدة التي تساوي الفرق بين قيمة السلع التي أنتجت ومقدار الأجور المدفوعة. (ملحوظة: يقول ريكاردو أن قيمة السلعة يتم تحديده بمقدار العمل المقدم من العمال مباشرة لإنتاجها، ولكن أيضا من خلال العمل غير المباشر كان لا بد من القيام به لإنتاج الأدوات والآلات المستخدمة و هذه هي نظرية " قيمة العمل ").

1 – 3 - ملاك الأراضي: (إيجار الأرض) يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم . [1]

يرى ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء .

و هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم .ويلاحظ مبالغة ريكاردو

[1]Echange international et croissance ,l'analyse de D.Ricado,2004,P 1,2, (www.acgreoble.fr/ses/content/...EDS/D.Ricardo.pdf) consulté le (19l08l2014)

في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض [1]

2 – نظرية مالتوس:

إن أفكار مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . و يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب .

و يرى مالتوس أن على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ،و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ،و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ،و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح حينها مالتوس فرض ضرائب على ملاك الأراضي .

و ذكر مالتوس أن السكان ينمو بمتتالية هندسية (1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء ،مما ينتج عنه تراجع في عوائد الزراعة و انخفاض دخل الفرد .

و يؤكد مالت سان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ،و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأسمال .وبشكل عام فإن النظرة المتشائمة لمالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديث للسيطرة على حجم السكان ومن جهة أخرى إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى من توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان و ذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة، فالتقليل من أهمية التقدم التكنولوجي كان وراء تشاؤم الاقتصاديين الكلاسيك.[2]

3 – نظرية كارل ماكس :

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأسمال مع نمو الاقتصاد ، فبينما اعتقد أدم سميث أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد ريكاردو أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض و ارتفاع حصتي الأجور و الريع ، التي ترافق حالات فائض الانتاج

والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ،ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأسمال الثابت ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، و أن أي تراكم رأسمالي

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ،ص31.

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 59،60.

يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى و الأرباح للأسفل ، و كل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و عوامل الإنتاج إلى عمال ، فتنهار الرأسمالية ،إن تحليلات ماركس لأداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي ،لكن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة
الأجور الحقيقية ، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس .[1]

ثانيا: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

1 – نظرية روبرت سولو :

من الاقتصاديين النيوكلاسيكي الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 و قام بطرح نموذجه على المدى الطويل ، و كان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى و الفقر بين الدول ،حيث افترض في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما : رأس المال و العمالة [2] .

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بينة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار ، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية ،التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج ، في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلا عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار ، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية[3].

في نموذج سولو، يفسر الزيادة في عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) جزءا من النمو، لأن هناك زيادة في السكان (العمل) والاستثمار (رأس المال العامل)، أي أن هناك نمو. ومع ذلك، الكثير من النمو لا يفسر بهذين العاملين، ولكن من المقرر أن العامل المتبقي هو التقدم التقني، الذي يجهل مصدره (ويقول البعض أنها عامل

---

[1] كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، دراسة تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013، ص ص 36،37.

[2] Ulrich Kholi ,Analyse Macroéconomique, université de Boeck, bruxelles, Belgique ,1999,p 425 .

[3] Dwight H. Perkins.Steven Radelet et David L .Lindauer , op-cit ,p149

"سقطت من السماء").و اعتبر أن النمو (النمو السكاني والتقدم التقني) أسباب خارجية المنشأ في شرح النموذج لا أصلهم.

– هذا النموذج في حالة توازن مستقر: في الأجل الطويل، يتقارب الاقتصاد إلى "حالة مستقرة"، حيث يتم تغيير النشاط الاقتصادي بنفس الزيادة في معدل السكان.

– افتراض أهمية الاستبدالية بين العوامل خاصة لأنه يظهر أن النمو يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة. على سبيل المثال، هناك بطالة، إذن تنخفض أجور العمال لانخفاض اليد العاملة و يمكن استفادة أصحاب المشاريع من انخفاض أجور، ولتحل محل رأس المال بالعمل وتوظيف ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض البطالة ولذلك، سوف يضمن النمو بطبيعة الحال العمالة الكاملة.[1]

ثالثا: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث و المعاصر:

1 – التحليل الكينزي :

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأسمال ، من الخلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة و تعظيم أرباح المؤسسات ، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

وأعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض

و لتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على انه" جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك " .[2]

و أكد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل .

و قد أعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب ، و أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة ،و الادخار هو دالة للدخل ، و أكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة .و قد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا ،فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل و الإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط .[3]

---

[1] La croissance et le modele de solow , projet Bases ,unil, université de lausanne, 2013. *www3.unil.ch/wpmu/bases/.../la-croissance-et-le-modele-de-solow consulter le (23/03/2024)*

[2] سالم توفيق النجفي ، محمد صالح تركي القريشي ، مقدمة في اقتصاديات التنمية ،العراق ، مديرية دار الكتاب للطباعة ، بغداد 1980، ص70.

[3] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 73،74.

2 – نموذج هارود دومار:

إن ابسط دوال الإنتاج و الأكثر انتشارا و التي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod والاقتصادي الأمريكي افيسي دومار Evesy Domar، لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، و لكن نموذج هارود دومار قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأسمال .

و يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو اقتصاد وطني برمته يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة .

3 – نظرية مراحل النمو لوات روستو :

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960 ،أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل ، و هي : مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير .[1]

3 – 1 – مرحلة المجتمع التقليدي :

يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد و ذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة و السائدة آنذاك و الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج .

3 – 2 – مرحلة التمهيد للانطلاق :

تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي و الابتكار و تجعل منه ممكنا ، و من أهم التغييرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و زيادات الاستثمار و الابتكار في القطاع الزراعي ، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي .

3 – 3 – مرحلة الانطلاق :

تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي وتتميز بما يلي:

– ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي .

– ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة .

و يرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية و اليابان وغيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة التالية .[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، د. ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

[2] محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 117–118.

3 – 4 – مرحلة الاندفاع نحو النضوج

و للاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج و تدوم هذه المرحلة حسب روستو حوالي 40 عام و تتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي ، و القدرات التكنولوجية و التنظيمية في عمليات الإنتاج .

3 – 5 – مرحلة الاستهلاك الوفير :

و تتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة و الاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية و الأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن و الغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية ، و يرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و غرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة .

إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل و خطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة و المرحلة الموالية لدرجة كافية ، بحيث يوافق الجميع متى ينتقل المجتمع من مرحلة لمرحلة لاحقة .

و بالنسبة لتحليل روستو فيرى معظم الاقتصاديين أنه قد فشل في مقابلة الشروط سابقة الذكر المطلوبة لتوفر نظرية مراحل سليمة و يرى هؤلاء الاقتصاديين أن تحليل روستو اقرب الى التفسير
الانطباعي لتعميمات واسعة لتجارب مسبقة منه إلى تحليل علمي دقيق حيث تصعب التفرقة بين المراحل بوضوح .[1]

4 – نظرية النمو الجديدة الداخلية :

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكي) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قاد إلى عدم الرضا عنها ،و الفشل في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم .

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكييفات في خزين رأسمال أو العمل ، إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تفسر بمتبقي سولو ، ، (solow Résiduel) ، و النظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، و قد ازدادت المعارضة لهذه النماذج الكلاسيكية المحدثة نتيجة العجز في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، ، مما أدى إلى ظهور نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

---

[1] محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 119،120.

[2] مدحت القريشي ، التنمية البشرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 78،79.

إن نظرية النمو الجديدة تبحث في تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة ، و العوامل المحددة لنمو لمعدل نمو الناتج المحلي الذي لم يتم تفسيره و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لسولو و الذي يعرف بمتبقي سولو وبافتراضهم أن الاستثمارات العامة و الخاصة في الرأسمال البشري و التي تولد وفورات خارجية و تحسن في الإنتاجية ، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد [1].

وقد كان هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين فنجد مثلا Paul Romer الذي ركز أبحاثه في هذا المجال على البحث و التطوير بالإضافة التمرن عن طريق التطبيق ، أما R .Lucas فقد ركز على الرأسمال البشري في بناء نموذجه ، و لا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير [2].

و نجد مثل دراسة Baumal عام 1986 ، لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد بين الدول النامية و الدول المتقدمة التي تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة المستندة على فرضية تناقص عوائد رأسمال و التي ترى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مقارنة بالدول المتقدمة فظاهرة عدم التقاء دخول الأفراد ساهمت في تطوير النظرية الجديدة و التي تلغي فرضية تناقص عوائد رأسمال و في هذه الحالة يكون الاستثمار مهم جدا في للنمو طويل الأمد ، و أن مثل هذا النمو يكون داخلي .

و قد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان R .Lucas في 1988 و Paul Romer في 1986 ، والتي تفترض وجود وفورات خارجية مع تكوين رأسمال البشري و التي تمنع الناتج الحدي لرأسمال من الانخفاض (معامل رأسمال الناتج من الارتفاع) ، و أول اختبار كان النظر فيما إذا كانت معدلات النمو في البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة ، و بعبارة أخرى إذا كان العلاقة عكسية بين نمو الإنتاج و بين المستوى الأولى لمعدل دخل الفرد و الذي يؤيد النموذج الكلاسيكي المحدث ، و بعكسه النظرية الجديدة للنمو و التي ترى بأن الإنتاجية الحدية لرأسمال لا تنخفض ، و تم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة التالية :

$$Gi = a + b_1(PCY)$$

حيث أن gi : معدل نمو الإنتاج بالنسبة للفرد بالنسبة للبلد ، i : لعدد السنوات ،PCY: يمثل المستوى الأولي من دخل الفرد ، فإذا وجد بان المعامل (b_1) معنوي و سالب فغنه سيكون دليل على الالتقاء الذي يفرضه النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أن البلدان النامية تنمو أسرع من البلدان المتقدمة إلا أن الدراسات التي أجريت و جدت هذا المعامل معنوي و موجب ، مما يشير إلى عدم الالتقاء و التباعد ، أي أن البلدان الغنية تنمو أسرع من البلدان الفقيرة .

و تتعزز أفكار النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم و البحث و التطوير يمنعان إنتاجية رأسمال من الانخفاض مما ينتج عنه اختلاف حقيقي في الأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة ، و النموذج المذكور يفترض أن معدل

---

[2] العمري الحاج ،دراسة قياسية لأثر تكنولوجيات المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1995_2009) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر ،جامعة الجزائر ،2013، ص 64.

الادخار و معدل الاستثمار و معدل نمو السكان و التكنولوجيا و كل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل كالبحوث و التطوير و التجارة متساوية فيما بين بلدان العالم و حيث أن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط (حتى لو كان هناك تناقص لعوائد رأسمال) ، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل هذه العوامل المؤثرة في نمو دخل الفرد ، و وجدنا من تقدير المعادلة السابقة مضافا إليها المتغيرات المذكورة أعلاه بأن إشارة (b_1) سالبة فإنها تؤكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث ، أي أنه سيكون التقاء لمعدلات النمو في البلدان الغنية و الفقيرة و بعكسه إذا كان المعامل موجب أي أن هناك اختلاف في معدلات النمو في البلدان المختلفة فهذا يؤكد نظرية النمو الجديدة ، بحيث تكون المتغيرات المذكورة أعلاه مؤثرة و تمنع الإنتاجية الحدية لرأسمال من الانخفاض .

و يرى أيضا Kaldor أنه رغم استمرار تراكم رأسمال و زيادة مقدار رأسمال الفرد خلال الزمن فإن معامل رأسمال الناتج K/L يبقى ثابت مما يعني ثبات عوائد رأسمال ، و يمكن تفسيره في تأثير الابتكار لدالة التقدم التكنولوجي و التي تربط بين معدل نمو الإنتاج للفرد و معدل نمو رأسمال للفرد [1].

اتجاهات لوكاس Lucas :

في بحثه سنة 1988، الحائز على جائزة نوبل روبرت لوكاس قدم نموذجا الهدف النهائي فيه هو النمو الاقتصادي الداخلي . في هذا النموذج، "محرك" النمو هو ورأس المال البشري ،تراكم رأس المال البشري يرفع من إنتاجية العمالة ورأس المال المادي. هذه هي الميزة الرئيسية لهذا النموذج. وعلى الرغم من بعد أن تم تقديم الكثير من المساهمات ، إلا أن أهمية هذا النموذج تكمن في حقيقة أنه قدم أولا رأس المال البشري نهج النمو الداخلي.كما أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم للناس لهم الوقت بين العمل والتدريب. لذلك، هناك مفاضلة، منذ متى أخذ على تدريب الناس التخلي عن جزء من دخل عملهم، ولكن زيادة الإنتاجية في المستقبل، وبالتالي الأجور في المستقبل.

في جوهرها، هذه المقايضة هي مجرد مثال واحد نموذجي يظهر في تراكم رأس المال المادي وهو مسألة الدخل تأجل اليوم (وبالتالي الاستهلاك) للحصول على دخل الغد. وهكذا، فإن القرارات بشأن تراكم البشرية تعتمد على ميزات ديناميكية الاقتصاد، الأمر الذي يجعل من تراكم رأس المال البشري هو" المحرك للنمو".

كما أن هذا النموذج لديه نوعين من رأسمال : المادي ورأس المال البشري. المعادلة الأساسية للنموذج، وهي معادلة التوازن ، تنص على أنه في الحالة المستقرة الناتج الهامشي لهذين النوعين من رأس مال يجب أن يكون متساوي . هذا يعني أن ديناميكية تراكم هذين النوعين من رأس المال مترابطة. هذا التوقع للنموذج يبدو أنه منطقي في "العالم الحقيقي".

إن الفعالية من التدريب، هي ارتفاع معدل الإنتاجية بإضافة وحدة واحدة التدريب هي خارجية المنشأ.

---

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

و قد جاءت النتائج الرئيسية لهذا النموذج على النحو التالي .

– أعلى إنتاجية للتدريب، ستكون الزيادة في الإنتاجية الحدية للعمل التي تتبع التدريب وبالتالي ارتفاع معدل الأجور في المستقبل. هذا يعني أن الحوافز التدريب أكبر وهكذا سوف يكون نمو في معدل النمو الاقتصاد.

– إن انخفاض معدل نفاد الصبر الذي يمتاز به المستهلكين بالنسبة إلى الاستهلاك في المستقبل ، سيكون أقل أهمية لأن العمال على استعداد لهجر الاستهلاك الحالي لتكريس أنفسهم للتدريب لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: ماهية الانفاق الحكومي

المطلب الأول : ماهية النفقة العامة

أولا: تعرف النفقة العامة

تعرف على أنها على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديون الذين يتفقون على معناه[2] ، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة و هي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة [3] حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة [4] و يظهر من خلال هذا التعريف على أن النفقة العامة تقوم على ثلاثة عناصر أساسية :

1 – الشكل النقدي للنفقة العامة :

يتجسد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة و التي تتمتع بطابع نقدي أي إن إنفاقها يظهر في صورة تدفقات نقدية ، و هذا ما يلغي جميع الاستخدامات التقليدية التي كانت مستعملة في السابق من طرف الدولة كالوسائل العينية و تقديم مزايا معنوية حيث كان يقدم للأفراد الذين يؤدون هذه الخدمات شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة ، ألقاب، أوسمة، بهدف الحصول على احتياجاتها من خدمات عامة التي توفرها للمجتمع ، ولكن الفكر المعاصر عرف توسع في استعمال النقود فقد تم استبدال الوسائل العينية و إحلالها بالأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية لإشباع حاجات المجتمع ، و بذلك تجاوز عصر الاقتصاد العيني و أسلوب المقايضة في التبادل و يتمتع هذا الأسلوب عدة مزايا :

تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد عند تقويم جهودهم و تقدير مرتباتهم و أجورهم.

---

[1] Economics of growth and innovation ,the Lucas model, 2002, p 3,4 .
in3.dem.ist.utl.pt/master/02econ/lecture4.pdf , (24/03/2024).

[2] محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007، ص117.

[3] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 100.

[4] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement , 3e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008 ,p 496 .

تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح أفراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة .
انعدام وجود عراقيل و صعوبات إدارية عند تنفيذ هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته .
حيث يتضح الطابع النقدي للنفقة العامة في شكل المبالغ المالية التي تحررها الدولة أو هيئاتها العامة لاكتساب الموارد الإنتاجية من سلع و خدمات ، و على سلع استهلاكية ووسائل الإنتاج التي تحتاجها لتنفيذ نشاطاتها المختلفة و التي تندرج في صرف أتعاب و مرتبات العاملين و دفع مستحقات الموردين و المقاولين و الإنفاق على الجيش و قوات الأمن ، إلى جانب الإنفاق على الخدمات و المرافق العامة في المجتمع، و بهذا لا يندرج ضمن النفقات العامة إلا ما تنفقه الدولة في صورة نقود فقط و كل ما تنفقه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل و الإعفاءات التي تهبها لبعض موظفي الدولة كالإعفاء من دفع مستحقات إيجار المساكن أو نفقات العلاج و التعليم و أجور المواصلات [1] ، و لكن هل يعني ذلك أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة تعتبر نفقات عامة ؟

2 – صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها:

تعتبر المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها في سبيل تنفيذ مشاريعها و ممارسة مهامها العامة و بموجب سيادتها و سلطتها الآمرة نفقات عامة باستثناء النفقات التي تنفقها الدولة عند توليها نشاطات اقتصادية إنتاجية مماثلة لأنشطة الأفراد فقد اختلفت الآراء حول طبيعتها

3 – هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة :

تبنى النفقة العامة بهدف إشباع حاجة عامة أي أن النفقات التي تصدر عن شخص عام إلا أن فائدتها و الغاية منها لا تمس عامة الناس و إنما ترجع لشخص محدد أو فئة معينة من المجتمع دون باقي أفراد المجتمع فهي ليست بنفقة عامة ، لأن هذا سيشكل ابتعاد عن تحقيق الهدف الأساسي للنفقة العامة و هو تلبية الحاجات العامة ، و لذلك نجد أن سلطات الدولة أوجدت قيود على حق اقتراح النفقات لكي لا يتم استغلال المال العام لأغراض شخصية فتسيء الأجهزة الإدارية المختصة استخدام هذا الحق ، كما اعتمدت أدوات رقابة على هذه الأجهزة عند استخدامها للأموال العامة حتى لا تخرج هذه النفقات عن هدفها المحدد. [2]

المطلب الثاني : تقسيمات النفقة العامة

تعود أهمية تقسيمات النفقات العامة إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها :

أولا: تسهيل صياغة و إعداد البرامج :

---

[1] محمود حسين الوادي، د زكريا احمد عزام ، مرجع يبق ذكره ، ص ص 119، 118 .

[2] فتحي أحمد ذياب عواد .اقتصاديات المالية العامة ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2013، ص ص 61-60.

تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها و هي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة و الوحدات العامة ، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة تسهيل عملية صياغة و إعداد و تنفيذ هذه البرامج .

ثانيا: تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية:

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم و قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .

و لخدمة أغراض المحاسبة و المراجعة و المراقبة و الاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار :

تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها ، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة و أهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى .

تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها و ليس في أوجه أخرى [1] .

ثالثا: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة :

يقوم التقسيم الوظيفي للنفقات العامة حسب طبيعة الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تبين حجم نشاط الحكومة من خلال أوجه إنفاقها المختلفة ، و قد جمع الاقتصاديون على التفريق بين ثلاثة وظائف أساسية هي :الوظيفة الإدارية ، الوظيفة الاقتصادية ، الوظيفة الاجتماعية ، و بذلك نميز بين ثلاث أنواع من النفقات:

1 – النفقات الإدارية للدولة :

و تجمع النفقات التي تخص إدارة المرافق العامة و الضرورية لقيام الدولة بوظائفها و تضم نفقات الدفاع ، الأمن، العدالة، الأجور، و ما في حكمها للعاملين بالدولة و يدخل ضمن النفقات الإدارية نفقات رئيس الدولة و السلطة التشريعية .[2]

2 – النفقات الاجتماعية للدولة :

و تجمع النفقات التي تهدف إلى تلبية الأغراض الاجتماعية للدولة ، من الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين ، من تأمين إمكانيات التعليم و الصحة و إعانة الفئات المحرومة في المجتمع و المحدودة الدخل و إعانة البطالين بحيث توجه النفقات الاجتماعية نحو قطاعات التعليم ، الصحة ، النقل ، السكن و تمثل نفقات التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية ، كونها تساهم في تقدم و رقي المجتمعات في كل من البلدان المتقدمة و النامية على سواء .[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009، ص 33.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 58

[2] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-70

3 – النفقات الاقتصادية للدولة:

و تمثل مجموع النفقات التي تنفقها الدولة بغرض بلوغ أهداف اقتصادية مثل المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، و الإعانات و المنح الاقتصادية التي تمنحها الدولة بهدف زيادة الإنتاج، والنفقات التي تعمل على دعم الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة و النقل و الإنفاق على البنية التحتية .[1]

رابعا: التقسيم الدوري للنفقات العامة :

تتوزع النفقات العامة حسب دوريتها إلى نوعين : نفقات عادية و أخرى غير عادية ، و العادية هي تلك النفقات التي تتجدد كل فترة معينة من الزمن أي أنها تتمتع بالانتظام و الدورية ، أما ما عدا ذلك فهي تعتبر نفقات عادية .

1 – النفقات العادية:

تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة ، هذا ما يسهل تقديرها تقديرا قريبا من الصحة من طرف الدولة . و تتجسد النفقات العادية في ما تنفقه الدولة لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم ، وما تتطلب مرافق الأمن الداخلي و القضاء و التعليم و غيرها من المرافق في الأحوال العادية ، و يمكن لهذه النفقات العادية أن تختلف بين سنة وأخرى ، لأنها يمكن أن تعرف زيادة أو نقصان عما درج لها و يمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها .

2 – النفقات غير العادية :

و تمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها و هي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عادية منتظمة ، و لكن قد تضطر الدولة على إنفاقها كالإنفاق على الحروب و على الإعانات التي تقدمها الدولة للمنكوبين في حالة الحوادث الزلزال و الكوارث الطبيعية، أما إذا ظلت هذه الأحداث الاستثنائية لفترة طويلة فهي تندرج ضمن النفقات العادية.

و يمكن التمييز بين النفقات العادية و النفقات غير العادية من حيث مصدر تمويل هذه النفقات ، فغالبا ما تسدد النفقات غير العادية من الإيرادات غير عادية من خلال الاقتراض ، أما النفقات العادية ، فتسددها الإيرادات العادية و أهمها الضرائب.[2]

خامسا: النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

1 – النفقات الحقيقية :

و تمثل مجموع إنفاق الدولة بغرض الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة ، بما في ذلك رواتب الموظفين و مستخدمي الدولة و اقتناء الأجهزة إلى جانب تسديد الفوائد التي تدفعها على القروض

---

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[2] عبد المنعم فوزي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80-79.

العامة ، و يعمل هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الدخل القومي ، كونه يساهم في خلق دخول جديدة تشكل إضافة إلى الدخل القومي .

2 – النفقات التحويلية :

تمثل مجموع إنفاق الدولة دون التي لا تهدف من ورائه إلى اكتساب سلعة أو خدمة ، و إنما تسعى من خلال هذه النفقات إلى إحداث توازن بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل و الثروة ، بحيث تأتي بالمال من بعض الفئات لتوزعه على البعض الأخر دون مقابل ، و تأخذ هذه النفقات شكل الإعانات المختلفة مثل المساعدات الاجتماعية المختلفة ، الضمان الاجتماعي ، التأمين ضد الشيخوخة و البطالة ، المساعدات الاقتصادية على اختلافها ، الإعانات الخيرية و الثقافية ...إلخ و الفوائد و أقساط الدين العام .

و يستخدم النوع من النفقات لإعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، حيث من خلال تحسين المستويين الصحي والتعليمي لكل فئات المجتمع ستتحسن الكفاءة الإنتاجية و مردودية العامل و بالتالي يمكن القول أن النفقات التحويلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة من خلال إعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة ، حيث تتحسن الكفاءة الإنتاجية للعمال بتطور المستوى الصحي و التعليمي لديهم، بينما يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب على الدولة أن لا تنفق النفقات العامة بلا مقابل ، و أنه لا مبرر يمنح للحكومات حق الاقتطاع من دخول الأفراد إلا بهدف تسيير الإدارات الحكومية الضرورية. بينما المفهوم الحديث لا يتعرض لطبيعة النفقة العامة أكانت بمقابل أو بدون مقابل و يعتبرها وسيلة مالية مهمة للتأثير في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية داخل المجتمع و يجد أنه غالبا ما تحقق النفقات التحويلية أهداف الدولة الحديثة أكثر من النفقات الأخرى .[1]

سادسا: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى : نفقات التسيير و نفقات الاستثمار ،و أخيرا القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42).

1 – نفقات التسيير :

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [2] ، و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية ، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية [3] و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و

---

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، 2007، ص ص 54–55.

[2] المادة 05 من القانون رقم 90–21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[3] أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005، ص 46.

نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية [1].

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

1 – 1 – أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).

الدين الداخلي – ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

الدين الخارجي.

ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة)

1 – 2 – تخصيصات السلطات العمومية :

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

1 – 2 – 1 – النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

المستخدمين : مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.

معدات تسيير المصالح.

أشغال الصيانة.

إعانات التسيير.

نفقات مختلفة.

1 – 2 – 2 – التدخلات العمومية :

تمثل نفقات التحويل و التي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

---

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).
يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ، يتم توزيعها و تفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما الباب الثالث و الرابع فيهما الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع ، و يقسم الباب إلى أقسام ، ويتفرع القسم إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصر مهم في الرقابة المالية[1].

1 – 3 – نفقات الاستثمار :

تمثل نفقات الاستثمار و نفقات التجهيزات العمومية و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة و تكون على شكل رخص برامج و تنفد باعتمادات الدفع ، و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة [2] ، حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب :

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال .

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار .
فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

[1] http://www.onefd.edu.dz
[2] المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار ، و أدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز و الاستثمار لا تقدم نفس النتائج ، و هذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة .

و قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار و بشكل مباشر من طرف الحكومة ، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال و ذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية : المحروقات ، الصناعات المصنعة ، المناجم ، الطاقة ، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين ، المنشآت الاجتماعية و الثقافية ، السكن و المخططات البلدية للتنمية [1].

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على الإنفاق العام.

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط و الحدود حتى يجيء هذا الإنفاق العام محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة.

أولا: ضوابط الإنفاق العام :

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المرغوبة منه من تحقيق المصلحة العامة ، فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة ، و ثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق ، ولا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير .

و إذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام .

---

[1] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة) ط 3، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر. ص ص 69-68.

ثانيا: ضابط المنفعة :

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية.

حيث أن انتشار ما يعرف الآن، "بالميزانية العامة" الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة، كان نتيجة تضحيات جسام، قدمت في سبيله، فالصراع التاريخي الذي شهدته إنجلترا وفي فترة لاحقة فرنسا ، كان القصد منه إلزام المكلف بالإنفاق لتحقيق المصلحة العامة الأمر الذي أدى إلى اعتماد الميزانية العامة للدولة .

و قد جاء في دستور عام 1793 الفرنسي انه: "لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة. ولجميع المواطنين الحق في أن يسهموا بفرض الضرائب ويراقبوا استعمالها ويطلبوا بيانات عنها".

وبالتالي فلا يوجد أي قيمة للميزانية العامة ولا الإجراءات التي تمر بها ؛ إلا بتحقيق الهدف والغرض الذي وجدت من أجله ، وهو " تحقيق المنفعة العامة "

لذا وجب الحرص الشديد للالتزام بتحقيق المنفعة العامة ، بل و المنفعة العامة القصوى .[1]

و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام و على الدولة أن تحقق توافق بين المنافع لبلوغ أكبر قدر من منفعة .

حيث قد تتعارض هذه الأولويات من اقتصاد إلى أخر و في نفس الاقتصاد من مرحلة لأخرى ، حيث من خلال أهداف الخطة الموازية يتم التمييز بين أوجه الإنفاق المختلفة بالإضافة إلى التكفل بتوزيع النفقات حسب احتياجات النواحي و الأقاليم المختلفة و مختلف الطبقات الاجتماعية .[2]

حيث يتعين وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل آثار ظاهرية و أخرى غير ظاهرية ، و إن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:

العامل الأول: مقدار الدخل النسبي ، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.

العامل الثاني : كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد .

بحيث كلما توافق العاملين أي بزيادة مقدار الدخل النسبي و انخفاض حجم التباين بين دخول الأفراد ساهم ذلك في زيادة رفاهية الأفراد ، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار زيادة الدخل القومي عند تحديد مصادر تمويل الإنفاق و في إنفاقه ، بما يعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة و تنظيم الإنتاج من جهة

---

[1] رشيد بن عياش ، تدبير الإنفاق العام ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2940 ، 2010.

[2] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

أخرى، أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيتم من خلال نقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته .[1]

ثالثا: قاعدة الاقتصاد في النفقات :

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني ، و هو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي ، و لذلك يتوجب عدم الإسراف و إنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة ، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة .

إلا أنه يوجد نوع من النفقات التي يجب أن تكثر من إنفاقها الدولة كونها تعود بالفائدة على الدخل القومي ألا و هي الإنفاق على المشاريع الاستثمارية عن طريق إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع صناعي و تجاري و مؤسسات عامة اقتصادية، كما أن وجوب إنفاق الأموال العمومية على الأولويات لا يستدعي أن تقلل الدولة من الإنفاق على الخدمات و مساعدة الفئات المعوزة ، لأن هذا النوع من الإنفاق يعتبر مهما جدا لحسن سير المرافق العامة و إرسال الاستقرار الاجتماعي خاصة و إن كان هناك تفاوت كبير بين طبقات المجتمع .[2]

و بهدف تجسيد ضابط المنفعة و الاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات و هي : الإدارة ، الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة و متخصصة و بذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة :

رابعا: الرقابة الإدارية :

تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين و الموظفين و المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات . و يأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة ، و في حدود الاعتماد المقرر له و يعتبر هذا النوع رقابة قبلية فهي رقابة سابقة على الإنفاق ، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات ، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد و المبادئ التي تضعها بنفسها ، و من ثم فهي لا تمارس أي ضغط لحجم على حجم الإنفاق، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها .

خامسا: الرقابة السياسية (البرلمانية):

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق و تخصيصه . مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال و الاستجواب و التحقيق و إمكانيته في سحب الثقة من الوزير

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[2] أعمر يحياوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36-37.

أو الوزارة كلها و حق التطلع في أي وقت على البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية و إقرارها حق الإقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية ، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى و لو لم تكن على صواب [1] .

سادسا: الرقابة المحاسبية المستقلة :

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية ، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد و الوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته ، و يعمل على تقييمها ، و يسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية و المحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها ، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شفافية تسيير المال العام [2].

سابعا: حدود الإنفاق العام :

بعد التأكد من أهمية أثر النفقات العامة على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي أصبح الجدل قائما حول تقدير النسبة التي تستطيع الدولة اقتطاعها من الدخل القومي و استخدامها في أوجه الإنفاق المختلفة و التي لا يجب على الدولة أن تتعداها.

لقد ظل الفكر التقليدي لفترة من الزمن على مستقر على نسبة معينة (10 % ، 15%) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها ، إلا أن هذا الفكر عرف جمود بسبب عدم اهتمامه بالظروف المذهبية الاقتصادية و المالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة و التي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة .[3]

1 - في ظل المذهبية الفردية :

أين يتمتع الأفراد بالحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي و تنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم ، و انطلاقا من هذا المبدأ سيتحقق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث لا يزيد دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة . حيث كان حجم الإنفاق من الدخل القومي لا يزيد عن الكم الذي يسمح للدولة بممارسة الوظائف التقليدية أين انخفض حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة ، و انحصرت أنواعها من جهة أخرى .

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 57-58.

[2] لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004، ص 225.

[3] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

2 – في تطبيق المذهبية التدخلية :

في ظل النظام الرأسمالي أي الدولة المتدخلة و الموجهة للاقتصاد القومي ، تطور دور النفقات العامة و أصبح أكثر أهمية عن ذي قبل ، فزيادة على وظائف الدولة التقليدية فإنها تمارس نشاطات اقتصادية تتمثل في انتهاجها لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني ، و معالجة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية و المحافظة على ثبات قيمة النقود و تقديم الخدمات المجانية و الإعانات للفئات ذوي الدخول المنخفضة و غير ذلك من الممارسات التي تهدف من خلالها إلى إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، بحيث يزداد حجم النفقات العامة و يزداد تنوعها و نسبتها إلى الدخل القومي مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

3 – في نطاق المذهبية الجماعية :

أي في ظل الدولة المنتجة (ذات النمط الاشتراكي) أين تقوم الدولة بكافة أوجه النشاط الإنتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية ، بينما تملك الجماعة أدوات الإنتاج ، حيث عند تولي الدولة عمليات الإنتاج و التوزيع كلها أو معظمها سيصحب ذلك استخدام جل أوجه النفقات الاقتصادية زيادة على النفقات الاجتماعية التي تسعى من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها الحقيقة و بالتالي تعرف النفقات العامة أقصاها في ظل الدولة المنتجة [1]

و يعرف حجم النفقات العامة و حدودها تغيرا حسب العوامل و الظروف الاقتصادية السائدة و التي يمر بها الاقتصاد القومي ، بحيث توجد علاقة ايجابية بين النفقات العامة و بين الحجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة و الناتج القومي و المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تطورات الطلب الكلي .

و رغبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي أضحى الإنفاق العام من أكثر الأدوات الموظفة في التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي ، و بالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته ، و تنفق الدولة بالكم الذي يمكنها من تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إحداث التوازن بين الإنتاج و الطلب الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري) .

وهذا ما ينطبق على اقتصاد الدول الرأسمالية ،بحيث تزيد الدول من حجم النفقات العامة أوقات الكساد و ذلك بهدف توليد إضافة على الطلب الكلي الفعلي و الوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل و امتصاص الإنتاج المتسبب في الكساد ، و خلق التوازن بين العرض و الطلب ، بينما في حالة الرخاء ، ينخفض حجم الإنفاق العام بهدف تجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار و انخفاض قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي لمستوى العمالة الكاملة .

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

بينما في لا ينصح بتضخيم حجم الإنفاق العام عن حد معين في ظل اقتصاديات الدول النامية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ،و عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب ، و إلا نتج عن ذلك ارتفاع تضخمي في الأسعار و تدهور قيمة النقود .

و يبرز هذه الظاهرتين حتى قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة العمالة الكاملة بالنسبة لبعض عناصر الإنتاج كالعمل غير الفني و الموارد الطبيعية المتاحة مما يعرض اقتصاديات هذه الدول للخطر .

كما ترتبط حدود النفقات العامة بالقدرة المالية الدولة على تغطية الإيرادات العامة الكافية للالتزام بهذه النفقات .

و في المقابل تخضع أيضا إيرادات الدولة أيضا إلى حدود معينة بالرغم من مرونة موارد الدولة و قدرتها على لتوسع ، فالتوسع في الضرائب باعتباره من أهم موارد الدولة يتطلب دراسات واسعة إلى جانب فترة زمنية لإرضاء الأطراف المعنية بهذه الزيادة من جهة أخرى ، إن هذا الإجراء قد ينجر عنه مشاكل في غاية الخطورة (التهرب الضريبي) على مختلف النشاط الاقتصادي ، و نفس الشأن بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض .[1]

ثامنا: ظاهرة تزايد النفقات العامة :

لقد كان العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر Wagner * وهو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة ، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم النفقات العامة في هذه الدول ، و برهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة و نمو الناتج الوطني ، و هو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي و أطلق عليه " قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي" .و أثبتت دراسة فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدّل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدّل زيادة السكان و يرجع ذلك إلى أنه مع نمو و تطور الدولة ، تتسع قاعدة التزاماتها و خدماتها اتجاه أفراد المجتمع و هذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام ، و هذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايد كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي.

وحسب قانون فاغنر ، فإنه تتواجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي .[3]

---

[1] سوزي عدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 60-61.

* أدولف فاغنر (1835-1917) ،اقتصادي و سياسي ألماني و باحث في المالية العامة ،صاحب قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي .

[3] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 11 ، 2012.

يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة، و يفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، بالإضافة إلى الزيادة في الكثافة السكانية والتوسع العمراني، ما يعمل على زيادة تدخل الدولة و بالتالي زيادة النفقات على التنظيم الاقتصادي .

تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم و الصحة إلى جانب توفير السلع و الخدمات الثقافية والترفيهية ، حيث أشار فاغنر إلى أنه مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية هي أكبر من الوحدة .

و قد بين فاغنر أن التطورات لا مفر منها في التكنولوجيا والاستثمار المطلوب في العديد من الأنشطة كونه يساهم في زيادة الاحتكارات التي تولى من قبل الدولة مما يزمن نفقات الدولة .

ويعرف توسع الدولة بعض القيود ، حيث بين فاغنر أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم ، و هذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعا من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغباته المتعددة .

و يرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للإنفاق أو لتحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة. [1]

حيث أن ارتفاع حجم النفقات العامة لا يصحبه بالضرورة زيادة المنافع العامة الناجمة عليها ، و قد لا ينتج عنها زيادة التكاليف العامة على الأفراد ، لأنه يمكن أن تكون الزيادة في حجم النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط لا يتبعها مضاعفة المنفعة الحقيقية لها .

حيث أن ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية يظهر من خلال الزيادة الحقيقة للنفقات العامة ، التي لابد أن يتبعها زيادة المنفعة الحقيقية و ارتفاع حجم التكاليف العامة بنسبة معينة .[2]

و للتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل و دراسة زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية لان الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة ، حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي ، و لا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع و الخدمات ، و في المقابل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق العام و زيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك للسلع و الخدمات العامة ، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي [3].

---

[1] Papayas Dimitrios1-Christian Richter 2 ،The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries ،2012، p2,
https://editoriqlexpress.com/cgi-bin
/.../doznloqd.cgi?db...id , on. 25/03/2024 .

[2] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

[3] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111- 112.

المبحث الثالث: آثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

وعند البحث عن أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي نجد أن هناك مدرستين اساسيتين تتعاكسان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي ، وكان هذا الاختلاف حول اتجاه العلاقة ، ويمكن تلخيص هاتين الفرضيتين في قانون " فاجنر" والفرضية الكينزية لجون مينارد كينز.

أولا: قانون فاجنر:

وفقا لهذا القانون فانه كلما حقق مجتمع معدلا معينا في النمو الاقتصادي قابلة اتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل اكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وبعبارة اخرى فان معدل الزيادة في النفقات العامة تكون اكبر من معدل الزيادة في الناتج الوطني ، ويفترض **فاجنر** وجود علاقة دالية بين النمو الاقتصادي ونمو الانفاق العام وعلى الرغم من انه لم يتم التعبير عنه بعبارات صارمة أو موضوعية إلا أنه يشير إلى أن الزيادة في الحجم النسبي للقطاع

العام تنشأ بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج ما يؤدي الى زيادة الانفاق ، اي وحسب هذا القانون يعد الانفاق الحكومي متغيرا داخليا ودالة في النمو الاقتصادي.

إذ يري فاجنر أن هنالك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ونصيب الفرد من السلع والخدمات العامة ، حيث هنالك علاقة طويلة المدى قائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل الوطني كمتغير خارجي يؤثر فيه وان مرونة النفقات العامة الى الدخل الوطني هي اكبر من الواحد وبالتالي نصيب الفرد من الانفاق العام يكون اكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني ، وقد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسيرا اخر لزيادة النفقات العامة والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي اقرها فاجنر بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة وذلك انطلاقا من مفهوم تعظيم المصلحة الخاصة ، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الداخلية بين فئات المجتمع وهذا بدفع للبيروقراطيين الى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحد غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة.[1]

[1] . محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة : مصر ، 2001 ،ص ص 05-06.

ثانيا: النظرية الكينزية

اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة الى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث اعتمدوا على مبادئ وفرضيات دفعتهم للاعتقاد بان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، لكن بعد ازمة الكساد ثبت فشل التلقائية التي يسير وفقها نظام السوق في الاحتفاظ بالطلب الكلي الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

وعلى اثر ذلك ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز والتي تعطي أهمية بالغة للإنفاق الحكومي كمكون للطلب الكلي والسياسة المالية، من اجل زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل من خلال الية المضاعف الذي يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، وبالتالي يعامل الانفاق الحكومي كمتغير خارجي الذي يوضح اثر الانفاق الحكومي على زيادة الدخل الوطني، لذا فالتوجه الكينزي يفترض ان سببية العلاقة تمتد من الانفاق الحكومي الة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق مداخيل فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية.

المطلب الثاني: الأثر المباشر للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي

فالإنفاق العام يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق تنمية عناصر الإنتاج كميا نوعيا، فهو يؤدي إلى الإنفاق على الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى التغير الكمي أي التغير في حجمها وبالتالي زيادة حجم الناتج القومي، فالنفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة رأس مال المجتمع أي زيادة رصيد الدولة من السلع الرأسمالية، ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، كما أن زيادة الإنفاق على مرافق التعليم والصحة والإسكان يؤدي إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية وتلك النفقات تساهم في زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة.

[1] . أحمد عبد السميع علام ، المالية العامة – المفاهيم والتحليل الاقتصادي ، الطبعة 1 مكتبة الوفاء للنشر الاسكندرية ، مصر 2012 ص ص 73-74 .

حجم الناتج الكلي، كما يؤدي إلى التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المدني عن تكاليف الإنتاج الحربي. كما يمكن أن تساهم في زيادة الناتج القومي إذا خصصت جزء من نفقاتها للبحث العلمي يعطي دفعة قوية لبعض الصناعات المتعلقة بالإنتاج الحربي كصناعة الحديد والصلب، كما أن التأثير المباشر للنفقات العامة يكون في صورة منح وإعانات اقتصادية للمنتجين في بعض المشروعات ذات الهدف والمردود القومي وتشجيعها على الاستثمار في قطاعات معينة أو أنشطة مرغوب فيها كتوفير المواصلات والكهرباء ....إلخ بهدف الاستمرار في الإنتاج وزيادته ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وتخفيض الأسعار، إضافة إلى النفقات الاجتماعية كتدعيم الطبقات محدودة الدخل يمكنها من الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي الى زيادة الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: الأثر الغير مباشر للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي

عرف مضاعف الاستهلاك أنه الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، أما معجل الاستثمار فهو الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل[2] ، ويمكن شرح الأثر الغير المباشر للإنفاق على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي في أثر المضاعف والمعجل كما يلي:

أثر مضاعف الاستهلاك: يعرف المضاعف بأنه عدد المرات التي يزداد بها الدخل عندما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة.

أي أن الزيادة في الاستثمار تعني زيادة الطلب الكلي وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي وعليه سيصبح دخلا إضافيا لعوامل الإنتاج المساهمة في انتاج السلع الاستهلاكية، وهذه الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي سيصبح دخلا إضافيا لعوامل الإنتاج المساهمة في إنتاج السلع الاستهلاكية، وتستمر العملية التي تعتبر لا نهائية لأنه ليست كل زيادة في الدخل ستذهب إلى الاستهلاك وإنما سيقتطع جزء منها للادخار، وهذا ما يعرف بالمضاعف والتي ترتبط بالميل الحدي للاستهلاك (mpc) .

يعبر مضاعف الاستثمار عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل القومي، أي يظهر المضاعف عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر القيام بإنفاق استثماري معين، كما يعتمد المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك ويرتبط ارتباطا طرديا به، فإذا كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا فإن المضاعف سيكون كبيرا والعكس صحيح وفق الصيغة التالية: $M = 1/(1 - c)$

حيث c تمثل الميل الحدي للاستهلاك. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك مضافا إليه الميل الحدي للادخار يساوي الواحد فإن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار، أي هو النسبة بين الزيادة في الدخل ΔY والزيادة الأصلية في الاضافات ΔI أو ΔC إذن تتحدد من خلال:

أثر المعجل للاستثمار : إن الآثار غير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة لا يقتصر أثرها على الإنتاج القومي في الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المتولد عن الإنفاق الأولي وإنما هناك أثار غير مباشرة تتركها هذه

النفقات في الطلب على أموال الاستثمار وهو ما يعرف بالاستثمار المولد أو المتتابع، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية حيث أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بفعل الإنفاق العام سيترتب عليه تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري من خلال زيادة الطلب على وسائل الإنتاج الثابتة من قبل المشاريع التي زاد الطلب على منتجاتها وهو ما يعرف بأثر المتسارع أو المعجل ويتوقف المعجل على العمر الافتراضي للآلات والمعدات أي :

قيمة المعجلة = الاستثمارات المولدة أو الجديدة ÷ الزيادات في المولدة أو الجديدة

خلاصة الفصل

من خلال الدراسات والبحث الذي قمنا به في الفصل الأول حيث تطرقنا إلى ماهية كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهذا من الجانب النظري فنرى أن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم النفقات وهذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي ولتحقيق أقصى إنتاجية وتحسين معدلات النمو والذي يعتبر بدوره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل. وقد دفعت أهمية النمو الاقتصادي الباحثون الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم وأيدولوجياتهم منذ القدم إلى دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ليتسنى لنا بعد الدراسة النظرية التطرق إلى الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من 1990 – 2023

تمهيد:

بعد القيام بالدراسة النظرية في الفصل السابق، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة إسقاط تلك الدراسة على حالة الجزائر في الأجلين القصير والطويل وقد أجريت العديد من الدراسات القياسية حول تأثير مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، حيث تختلف الدراسات القياسية فمنها ما يعتمد على بيانات مقطعية، وبعضها على السلاسل الزمنية ومنه سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام سلاسل زمنية للفترة الممتدة بين 1990– 2023 لتحديد العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبما أن دقة القياس تكون باستعمال المتغيرات الحقيقية من أجل الوصول إلى معدلات نمو حقيقية تعكس مدى التطور الفعلي عوضا عن التطور بالأسعار الجارية والذي يحتوي على عنصر التضخم ويرافق تلك المتغيرات والذي يعكس صورة غير حقيقية للنمو المتحقق، لذلك استخدمنا معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لتحويل المتغيرات السابقة إلى قيمها الحقيقية بعد إزالة أثر التضخم ، ونظرا للطبيعة الغير الساكنة للمتغيرات لأنها تتغير وتنمو مع الزمن تعتبر إذن نماذج الانحدار زائفة والنتائج غير صادقة، ولذلك سنقوم ببناء نموذج قياسي يوضح العلاقة الرياضية بين النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه من خلال مكونات الإنفاق الحكومي وتشمل النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية، إذ تختلف الدراسات القياسية فمنها ما يعتمد على بيانات مقطعية، وبعضها على السلاسل الزمنية، وبما أن الدراسة التي سنقوم بها تعتمد على بيانات سنوية سيتم الاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية عن طريق إجراء اختبار الاستقرارية وتحديد درجة السكون. وإذا كانت متكاملة من نفس الدرجة يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لإثبات أن المتغيرات لها علاقة في المدى الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ والذي يبين تحليل سلوك المتغيرات في الأجل القصير ويتم تصحيح جزء من الخطأ أو تعديله للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، ثم سنقوم بمحاولة تحليل النتائج وذلك بغية معرفة التأثير الذي تمارسه نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في تحفيز النمو الاقتصادي وديمومته، ونتبع في ذلك الخطوات التالية:

المبحث الأول: تحليل المتغيرات الوصفية للدراسة في الجزائر للفترة من 1990 – 2023.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي لدراسة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة للفترة من 1990 – 2023.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لآثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي للفترة من 1990 - 2023.

المبحث الأول: تحليل المتغيرات الوصفية للدراسة في الجزائر للفترة من 1990 - 2023.

بغية تحليل أي ظاهرة اقتصادية لابد من تحويل النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي يعكس مختلف خصائص تلك الظاهرة، ومنه ظهرت العديد من المنهجيات القياسية تحاول تقويم العلاقة الديناميكية للظاهرة مستخدمة عدة طرق لتقدير معلمات النماذج.

يتكون النموذج من متغيرين مفسرين وتتمثل في نفقات التسيير وهي مجموع النفقات المخصصة لنشاط الدولة العادي والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية حيث تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، ونفقات التجهيز وهي كل النفقات التي تأخذ شكل استثمار والهدف منه رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة ثروات الدولة، أين يتم توزيعها وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة على مختلف القطاعات ، أما المتغير التابع فيتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي والذي يقصد به القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد منقوص منها المواد الخام التي تدخل كسلع وسيطيه في الإنتاج خلال سنة واحدة ، وهي تعبر عن القيمة المضافة لجميع المنتجين المقيمين.

المطلب الأول : الأساليب القياسية المستخدمة

يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل البدء في تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقراريتها ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، والذي يتعامل مع طرق المربعات الصغرى العادية، ويفترض سكون تلك المتغيرات والذي قليلا ما يحصل في السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتكون بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابت مع الزمن أي:

ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(Y_t) = \mu$$

ثبات التباين عبر الزمن

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2$$

أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين (Y_t) و(Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)$$

حيث μ : تمثل الوسط الحسابي ، σ^2 تمثل التباين ، γ_k تمثل معامل التغاير، وهي ثابتة.

وفي حالة كون السلسلة غير مستقرة تظهر لنا مشكلة الانحدار الزائف ومن المؤشرات التي يستدل بها فهي وجود معامل التحديد كبير والذي لا يعكس حقيقة العلاقة الاقتصادية، وإنما يدل على ارتباط الاتجاهات العامة للمتغيرات، وصغر احصائية "داربن واتسون" والتي تبين وجود بواقي غير ساكنة، ويتم معالجة ذلك عن طريق الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية تلك المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ومن أكثر

الاختبارات دقة نجد اختبار "ديكي فولر" والذي يساعد على إيجاد العلاقة التي تربط المتغيرات في المدى الطويل، وعليه يمكن تلخيص خطوات تحليل السلاسل الزمنية باستعمال أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الثاني : تطور متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة 1990 – 2023.

يمثل الجدول التّالي عرض المتغيرات محل الدراسة بالقيم الاسمية خلال الفترة 1990–2023

الجدول رقم (1.I): متغيرات النموذج بالقيم الاسمية

الوحدة مليون دينار

السنوات	الانفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الاجمالي
1990	136500	88800	47700	554388.1
1991	212100	153800	58300	862132.8
1992	420131	276131	144000	1074695.8
1993	476627	291417	185210	1189724.9
1994	566329	330403	235926	1487403.6
1995	759617	473694	285923	2004994.6
1996	724609	550596	174013	2570028.9
1997	845196	643555	201600	2780168.1
1998	875739	663855	211900	2830490.7
1999	961682	774695	187000	3248200
2000	1178122	856193	321900	4098800
2001	1321028	963633	357400	4235600
2002	1550646	975600	575000	4541900
2003	1639265	1122761	567400	5266800
2004	1888900	1250894	640700	6127500
2005	2052000	1245132	806900	7498600
2006	2453000	1437870	1015100	8514800
2007	3108700	1674031	1434600	9366600
2008	4191100	2217755	1973300	11090000

2009	4246300	2300023	1946300	9968000
2010	4466900	2659078	1807900	11991600
2011	5731400	3797252	1974400	14519800
2012	7169900	4782634	2275500	16208700
2013	6024100	4131536	1893600	1665200
2014	6980200	4494327	2501400	17242500
2015	7656387	4617000	3039300	16702100
2016	7383600	4591400	2792200	17525109
2017	7282700	4677200	2605400	18594112
2018	8627778	4584462	4043316	20452300
2019	8557217	4954536	3602681	20428300
2020	7804040	4863850	2940190	19406885
2021	7893010	4922780	2970230	20377229
2022	9858432	6311532	3546900	23334200
2023	7901915	4355015	3546900	33566400

المصدر: معطيات الديون الوطني للإحصائيات للسنوات 1990– 2023.

ومعطيات بنك الجزائر للسنوات 1990–2023.

تعطينا القراءة الأولية للجدول تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي شهدت ارتفاعا معتبرا وهذا يدعى بالسياسة التوسعية والسبب في ذلك التوسع الناتج في الخدمات الاجتماعية، الصحة، التعليم، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري من بنى تحتية، سكك حديدية، هياكل قاعدية بغية تحقيق النفع العام، كما يلاحظ أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خاصة خلال السنوات الأخيرة، ومنه يمكن تتبع هذه المتغيرات.

أولا:عرض متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية خلال فترة الدراسة

يمثل الجدول التالي عرض المتغيرات محل الدراسة بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1990– 2023

الجدول رقم (2.I): متغيرات النموذج بالقيم الحقيقية

الوحدة مليون دينار جزائري

السنوات	الانفاق الحكومي	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج الداخلي الخام	المستوى العام للأسعار
1990	6734.40	4196.59	2254.25	26199.81	21.16
1991	8832.58	5773.27	2188.43	32362.34	26.64
1992	8799.88	7871.46	4104.90	30635.57	35.08
1993	9231.31	6892.54	4380.55	28139.18	42.28
1994	10385.03	6057.99	4325.74	27271.79	54.54
1995	10730.32	6691.53	4039.03	28323.13	70.79
1996	8623.11	6552.37	2070.84	30584.65	84.03
1997	9515.87	7245.60	2269.75	31301.14	88.82
1998	9389.87	7118.32	2272.14	30350.53	93.26
1999	10051.21	8096.72	1954.43	33948.57	95.68
2000	12275.71	8921.46	3354.17	42709.17	95.97
2001	13210	9636.33	3574	42356	100
2002	15287.39	9618.45	5668.93	44778.66	101.43
2003	15501.65	10617.12	5365.48	49804.25	105.75
2004	17179.62	11376.93	5827.19	55729.87	109.95
2005	18408.54	11170.10	7238.71	67270.11	111.47
2006	21508.11	12607.36	8900.48	74658.48	114.05
2007	26290.59	14157.90	12132.94	79216.84	118.24
2008	33804.64	17888.00	15916.27	89449.91	123.98
2009	32389.77	17544.03	14845.91	76033.56	131.1
2010	32789.40	19519.03	13270.93	88024.66	136.23
2011	41222.31	26741.21	13904.22	102252.11	142
2012	45521.91	30845.75	14675.91	104538.53	155.05
2013	38051.84	25805.97	11827.60	103998.75	160.1
2014	46457.52	27271.40	15178.39	104626.82	164.8
2015	44346.29	26741.96	17603.82	96739.64	172.65
2016	40193.79	24994.01	15199.78	95400.70	183.7
2017	37545.49	24113.00	13431.97	95860.76	193.97
2018	44313.18	23546.28	20766.90	105045.19	194,7
2019	43838.20	25381.84	18456.35	104653.17	195,2
2020	38922.89	24258.6	14664.28	96792.44	200,5
2021	39347.09	24540.27	14806.72	101581.40	200,6
2022	47926.26	30683.18	17243.07	113438.01	205,7
2023	38396.08	21161.39	17234.69	163102.04	205,8

المصدر: معطيات الديون الوطني للإحصائيات بالأرقام الحقيقية.

يمكن تتبع تطور هذه المتغيرات من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (1.I): تطور متغيرات النموذج من 1990 - 2023

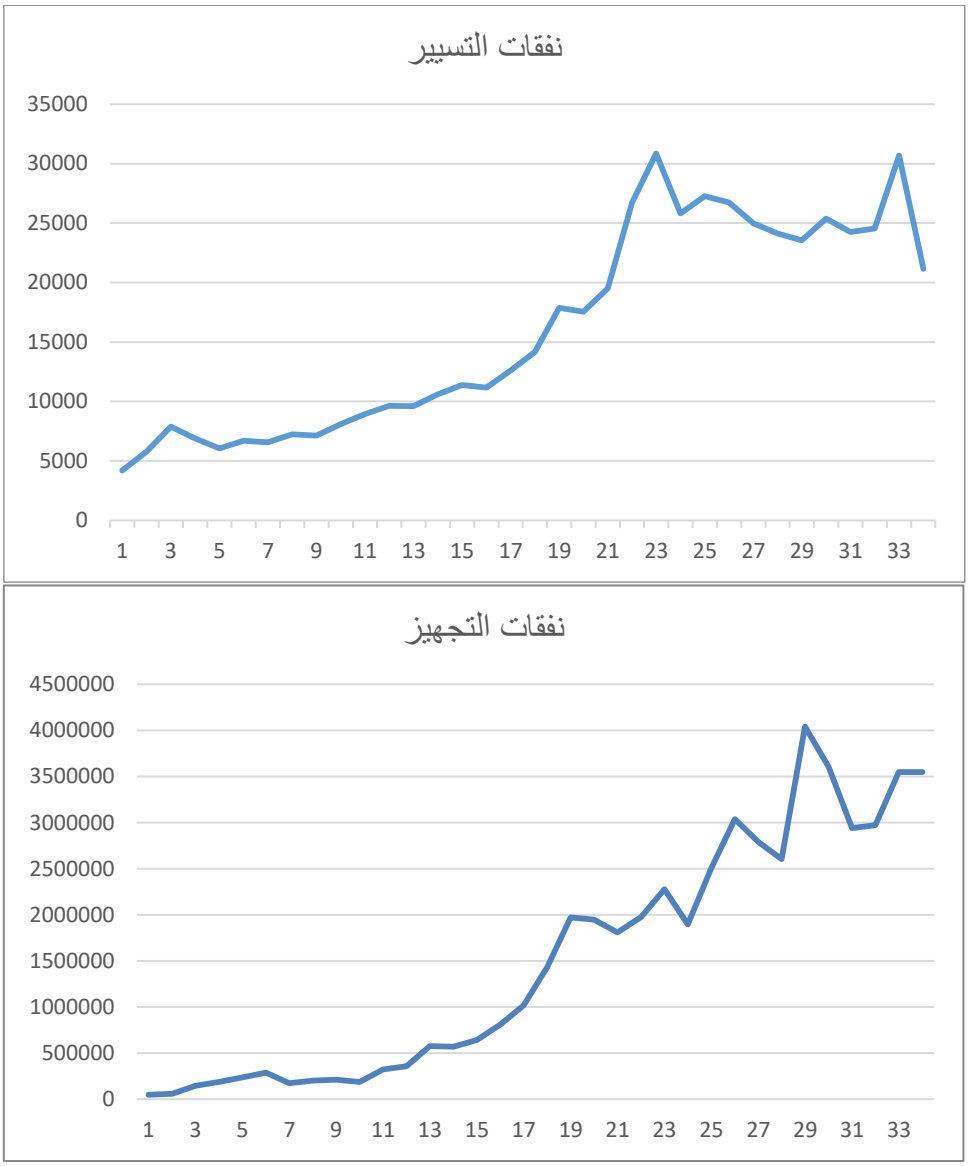

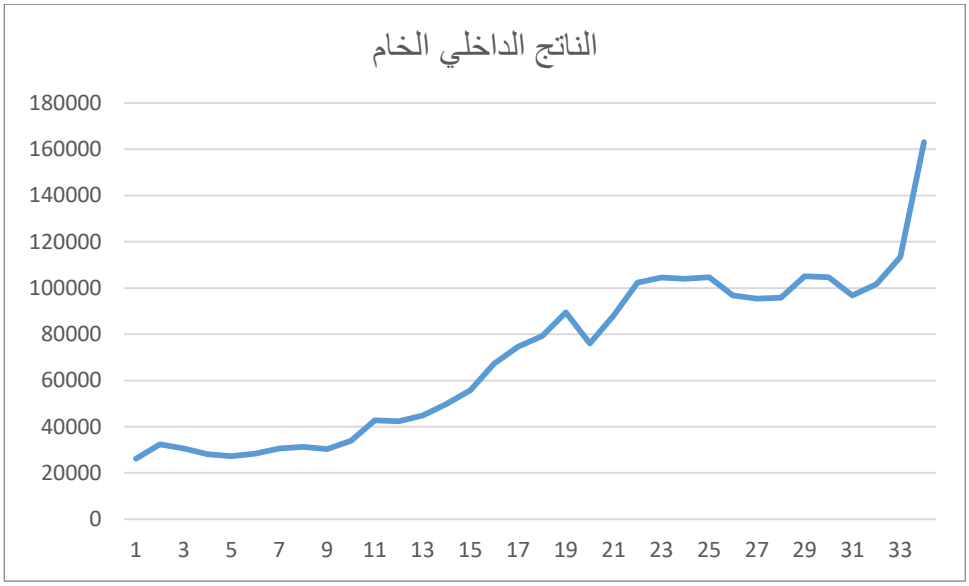

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02

ثانيا: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نموه خلال الفترة 1990-2023

سجل الاقتصاد الجزائري تطور ملحوظ في أدائه خلال الفترة 1990-2023 خلال الشكل أعلاه يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق سواء بالأسعار الجارية أو الحقيقية ارتفاع ملحوظ ، مع تحقيق معدلات نمو مقبولة نسبيا رغم الصعوبات التي واجهته خاصة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ويعود الارتفاع والنمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى جهود الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة بغية توفير الهياكل القاعدية والبنى التحتية الضرورية لتنويع مصادر الدخل خاصة أثناء ارتفاع أسعار النفط وتطبيق الدولة لمخططات تنموية ساهمت في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي الرفع من الناتج المحلي ونموه، أما ذلك الانخفاض في الناتج المحلي فيرجع إلى [1]عدم الاستقرار في حصيلة إيرادات قطاع المحروقات والتي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبما ان حصة الجزائر من الصادرات تحددها منظمة الأوبك جعل الجزائر غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن الانخفاض في الأسعار خاصة سنوات 1986 ، 1998 ، 1913 ويمكن تقسيم تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة فترات حسب الظروف والتغيرات التي مر بها الاقتصاد:

حيث شهدت الفترة 1990-1999 متذبذبة إذ انتقل من 26199.81 مليون دج سنة 1990 نمو قدر بـ (9.44%-) إلى 33948.57 مليون دج سنة 1999 بنمو قدره (11.95%) أما خلال الفترة 1999-2008 فقد شهد تطور كبير قدر بـ 89449.91 مليون دج سنة 2008بنمو بلغ معدله حوالي (12.91%) حيث تضاعف بحوالي ثلاث مرات الفترة السابقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 99.33 دولار للبرميل خلال تلك السنة، لكن بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت العالم وأدت إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية إلى 62.63 دولار للبرميل سنة 2009 والذي انعكس على

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 76033.56مليون دج وبمعدل نمو سالب قدر ب (%) -14.99 أما خلال الفترة 2010-2014 فقد عرف الناتج المحلي ارتفاع كبير أين قدر سنة 2011 حوالي 102252.11مليون دج بمعدل نمو وصل إلى نسبة (16.16%) نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى سعر حيث بلغت 112.2دولار للبرميل، ويستمر في هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ الناتج حوالي 104626.82 مليون دج ما عدا انخفاض سنة 2013 و الذي قدر بـ 10400.9 مليون دج أين بلغ سعر النفط حوالي 109 دولار للبرميل مقابل 111 دولار للبرميل سنة 2012 و

هذا التحسن راجع إلى راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والذي لا تتحكم فيه الدولة، أما خلال السنوات الأخيرة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملحوظا قدر بـ 96739.64 مليون دج سنة 2015، وبمعدل نمو سالب بلغ (- 7.53%) ويستمر في هذا الانخفاض حيث بلغ سنة 2017 حوالي 95860.76 مليون دج وبمعدل نمو جد منخفض بلغ (0.48 %) وهذا بسبب تدني أسعار المحروقات نتيجة الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة ونجاح استغلالها لمصادر النفط والغاز الغير التقليدي واتجاهها إلى الغاز الصخري بتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل يوميا، وتراجع معدلات الطلب عليه خاصة من الصين نتيجة تباطؤ اقتصادها.

إن العقد الذهبي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012 يعد الأفضل من حيث معدلات النمو نتيجة النمو المتأتي من كافة القطاعات الاقتصادية بسبب سياسة الإنعاش التي تبنتها الدولة بغية تنويع مصادر الدخل، أما الفترة 1990-1999 فهي الأصعب نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة باتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والمراقبة المشددة التي فرضت عليه وتطبيقه لجملة من الإجراءات، حيث شهد سياسة انكماشية وبمعدلات نمو سالبة ما أدى إلى الانتقال نحو الإصلاح الاقتصادي الشامل ولكافة القطاعات، أما في الآونة الأخيرة فقد عرفت أيضا معدلات نمو سالبة وإتباع سياسة انكماشية تقشفية.

ثالثا: تطور مكونات الإنفاق الحكومي الحقيقي خلال الفترة 1990-2023:

من خلال مراجعة البيانات في الجدول أعلاه والمنحني البياني، يلاحظ تزايد مكونات الإنفاق الحكومي متخذة اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة يتخللها بعض الانخفاضات سواء في الأرقام أو معدلات النمو، كما يلاحظ أن الحصة الأكبر من إجمالي النفقات كانت من نصيب نفقات التسيير وهي في تزايد مستمر إذ ارتفعت من 4196.59 مليون سنة 1990 إلى 17243.07 مليون دج سنة 2022 وبمعدل نمو كبير للفترة 1990-2023.

وهذا الارتفاع يقيد الدولة في تنشيط الاقتصاد ويثبط معدل النمو خاصة تلك النفقات في المجالات الغير منتجة ، في حين شكلت نفقات التجهيز متوسط معدل نمو للفترة إذ ارتفع من:

2254.25 مليون دج سنة 1990 إلى 163102.04 مليون دج سنة 2022 وهذه الزيادة في نفقات التجهيز ترفع وتسرع من معدل النمو وتنشطه خاصة في المدى الطويل.

مما سبق يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكونات النفقات العامة في تزايد مستمر طيلة المدة 1990–2023 ما عدا بعض السنوات، ويدل ذلك أن السياسة التوسعية المتبعة والناتجة عن زيادة النفقات، أو الساسة الانكماشية المتمثلة في تقليص وتخفيض النفقات يرتبط بالناتج المحلي بدليل التذبذبات الحاصلة في معدلات النمو السنوية لها.

و السياسة الانكماشية المتمثلة في تقليص وتخفيض النفقات يرتبط بالناتج المحلي بدليل التذبذبات الحاصلة في معدلات النمو السنوية لها.

المبحث الثاني: بناء النموذج القياسي للدراسة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة للفترة من 1990 – 2023.

حتى نتمكن من بناء النموذج القياسي لدراسة اثر الانفاق الحكومي للجزائر للفترة من 1990 – 2023 لابدا أن نعرج على خصائص متغيرات الدراسة ومن ثما بناء النموذج وتقديره وتقييم معلماته.

المطلب الأول: دراسة الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الخام

سنحاول تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشرات المفسرة والمتمثلة في نفقات التسيير؛ نفقات التجهيز، وسوف يتم الاعتماد على بيانات سنوية للاقتصاد في الفترة 2023 1990 واستعملنا هذه المتغيرات نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري من جهة، وإتباع بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وسنبدأ بالخطوة الأولى بقياس تجانس قيم المتغيرات قيد الدراسة استنادا إلى بعض المقاييس الوصفية (الوسيط، الانحراف المعياري) وفي الخطوة الثانية سنقوم بتطبيق أحد الأساليب الرياضية وهي:

حساب معدلات النمو او استعمال اللوغاريتم للتقليل من تضخم قيم المتغيرات لأنها تعرضت إلى مجموعة من الأزمات 1990 ، 1998 ، 2013 والتي تختلف من حيث الأسباب والسياسات المتبعة.

وعليه سيتم وصف متغيرات النموذج كالآتي:

أولا: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PIB): وقد تم استخدام القيم الحقيقية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة لسنة 2001 هو عبارة عن مجموع القيم السوقية لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: الإنفاق الحكومي (G):يعتبر أداة لحقن الاقتصاد بالمشاريع الاقتصادية الضخمة والبرامج التنموية، إذ يساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي وينقسم إلى نوعين:

1 – **نفقات التسيير** GF: الجارية التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية كالرواتب والأجور؛ الإنفاق على السلع والخدمات؛ وكذا الإعانات التحويلية.

2 – **نفقات التجهيز** GE: الاستثمارية هي نفقات تخص طابع الاستثمار أي على شكل مشاريع

اقتصادية وكدا الإعانات التحويلية التي تخص المؤسسات المنتجة، التي يتولد عنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وثروة البلاد والتي حظيت في الآونة الأخيرة بالأولوية.

الجدول رقم (II .3) : نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة خلال الفترة 1990 – 2023

المتغيرات	أعلى قيمة (MAX)	أدنى قيمة (MIN)	المتوسط الحسابي (MEAN)	الانحراف المعياري (S.D)
PIB_r	163102.04	26199.81	56187.07	30961.15
GE_r	17603.82	2254.25	7447.090	5389.238
GF_r	30683.18	4196.59	12922.72	8392.757
المشاهدات	33	33	33	33

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

يشير الجدول أعلاه أن أعلى قيمة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي كانت في سنة ،2014 في حين أدنى قيمة كانت سنة 1987 ما يعني تزايد ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا التزايد راجع إلى زيادة مداخيل إيرادات الدولة المتأتية من الإيرادات النفطية، وانخفاضه يرجع إلى تدني أسعار البترول في الأسواق العالمية وإلى انعكاسات أزمة 1986.

أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد كانت أعلى قيمة له في عام ،2012 وهذا راجع إلى سياسة التوسع في النفقات وأدنى قيمة سنة 1991 أما بالنسبة لنفقات التجهيز فكانت أعلى قيمة سنة 2015 وأدنى قيمة سنة 1999.

واعتمادا على الدراسات السابقة ومن خلال شرح المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء النموذج، نأخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالتالي:

$$PIB = f(GFr, GEr)$$

حيث تمثل:

PIBr :إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ بالقيم الحقيقية.

GFr: نفقات التسيير مأخوذة بالقيم الحقيقية.

GEr: نفقات التجهيز مأخوذة بالقيم الحقيقية.

الشكل رقم (II . 2): شكل الانتشار لمتغيرات النموذج

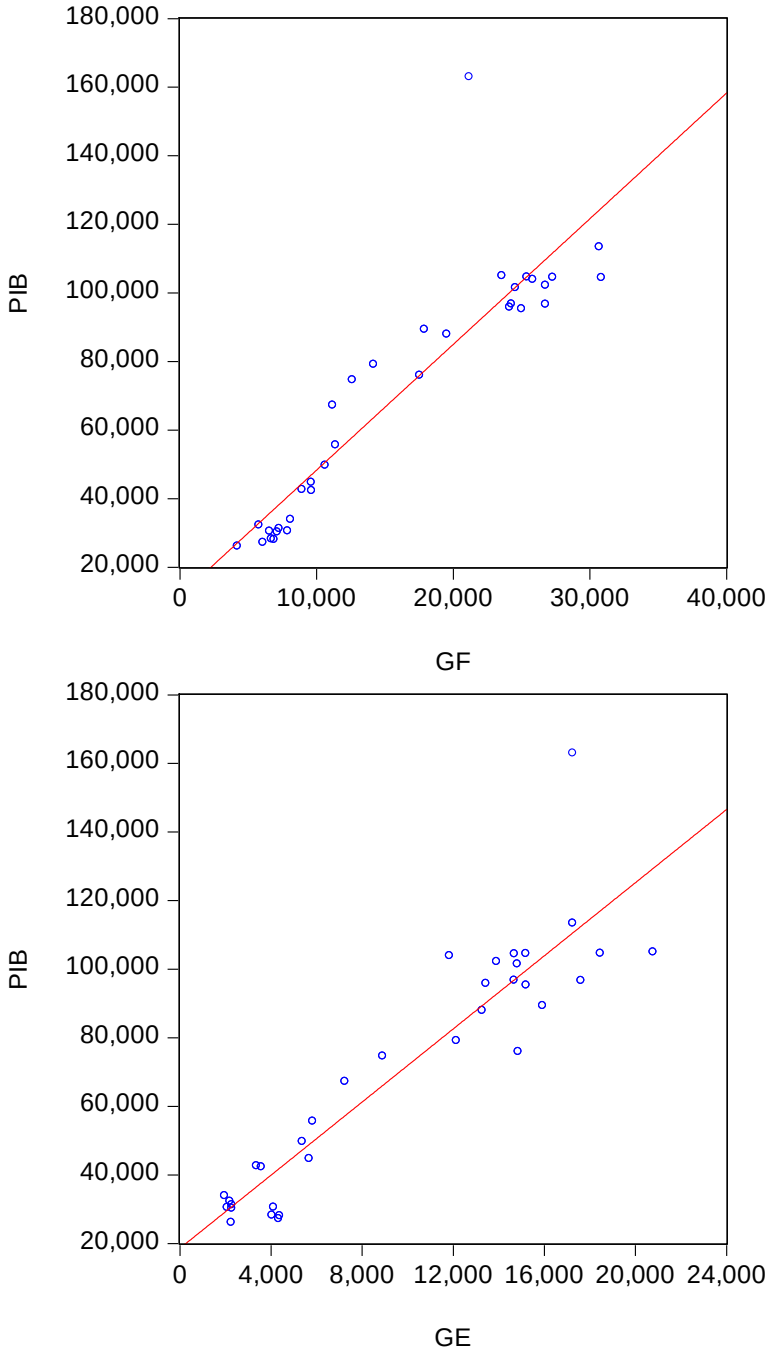

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج EVIEWS.

اتصفت متغيرات الدراسة بعدم تجانس قيمها بسبب التقلبات العنيفة التي تعرض لها خلال فترة الدراسة نظرا لتضخم قيمها، وللتقليل من ذلك نستخدم إحدى الطرق الرياضية ومنها: الجذر التربيعي، معدلات النمو، اللوغاريتم النيبيري، النسب المئوية للمجموع، ومن أجل تقدير المعلمات سنحول الصيغة السابقة إلى صيغة خطية وسنعتمد طريقة اللوغاريتم النيبيري على طرفي المعادلة كونها الأنسب والأصلح لنموذج وفترة الدراسة 1990 – 2023 لأن قيم المتغيرات موجبة كالتالي:

$$LOGPIBr = f\,(LOGGFr\ ,\ LOGGEr\ )$$

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لآثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي للفترة من 1990 – 2023.

سنحاول في هذا المبحث تقديم تحليل احصائي باستعمال مختلف الطرق الاحصائية ثم تحليل اقتصادي يدرس اثر الانفاق الحكومي للنمو الاقتصادي لحالة الجزائر للفترة من 1990 – 2023:

المطلب الأول: التحليل الاحصائي للمتغيرات الجديدة

سنحاول معرفة تجانس معدلات نمو المتغيرات محل الدراسة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (III .4) : قيم النموذج مأخوذة باللوغاريتم النيبيري

السنة	*LOGGFr*	*LOGGEr*	*LOGPIBr*
1990	8.34202757	7.720572602	10.17350744
1991	8.660993923	7.690939671	10.38475068
1992	8.97099835	8.319936661	10.32991703
1993	8.38819946	8.384929566	10.24491819
1994	8.838194946	8.372338503	10.21360811
1995	8.709133341	8.303759843	10.25143406
1996	8.808597827	7.635709601	10.32825353
1997	8.787582095	7.727424972	10.3514098
1998	8.888149667	7.728477398	10.32056926
1999	8.870427022	7.57785387	10.43260201
2000	8.99921432	8.117959627	10.66216893
2001	9.096214889	8.181440696	10.65386537
2002	9.17329561	8.642755666	10.70948697
2003	9.171438408	8.58774112	10.8158556
2004	9.270223072	8.670290173	10.92827155

2005	9.3393429	8.887198293	11.11647129
2006	9.320995845	9.093860487	11.22067939
2007	9.442036049	9.403679347	11.27994418
2008	9.558028051	9.675097135	11.40143408
2009	9.791885376	9.605479685	11.2389301
2010	9.772469	9.493331208	11.38537228
2011	9.879145166	9.53994767	11.53519671
2012	10.1939611	9.593962653	11.55731099
2013	10.33675426	9.378191062	11.55213416
2014	10.15836114	9.627627985	11.5581552
2015	10.21359381	9.775871203	11.47977853
2016	10.19398915	9.629036233	11.46584119
2017	10.12639148	9.505392965	11.470652
2018	10.09050639	9.941115652	11.56214592
2019	10.06672313	9.823163764	11.55840702
2020	10.14178924	9.593169884	11.48032417
2021	10.09652647	9.602836411	11.52861573
2022	10.10807072	9.755165603	11.6390118
2023	10.3314699	9.754679492	12.0021313

الجدول رقم (III .5) : نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة

المتغيرات	أعلى قيمة (MAX)	أدنى قيمة (MIN)	المتوسط الحسابي (MEAN)	الانحراف المعياري (S.D)
LOGPIBr	11.0245045	10.17351	11.024504	9,78
LOGGEr	8.92179226	8.342028	10.33675	27,44
LOGGFr	9.52083718	8.342028	10.33675	13,68
المشاهدات	33	33	33	33

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج – EVIEWS.

المتغيرة *LOGPIBr*: يتبين من قيم هذه المتغيرة خلال الفترة 1990-2023 محصورة بين أقل قيمة 10.17 سنة 1998 وهذا نتيجة ارتفاع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأعلى قيمة 11.02 سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وارتفاع الطلب عليها أدى إلى زيادة مدا خيل الدولة وانعكس ذلك في برامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي زيادة معدلات النمو.

أولا: تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

سيتم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية سواء ساكنة أو غير ساكنة عند المستوى معدلات النمو، ومعرفة درجة استقرارها بغية الوصول إلى التقدير الأمثل للنموذج باستخدام أفضل الطرق كطريقة المربعات الصغرى العادية، ونماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

ثانيا: عرض السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تتميز معظم السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، ما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري إجراء اختبار الاستقرارية ومعرفة درجة تكاملها ويهدف هذا الاختبار إلى دراسة خواص السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة درجة السكون، وتحديد الرتبة، والأشكال الموالية توضح ذلك:

(3. III): عرض السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

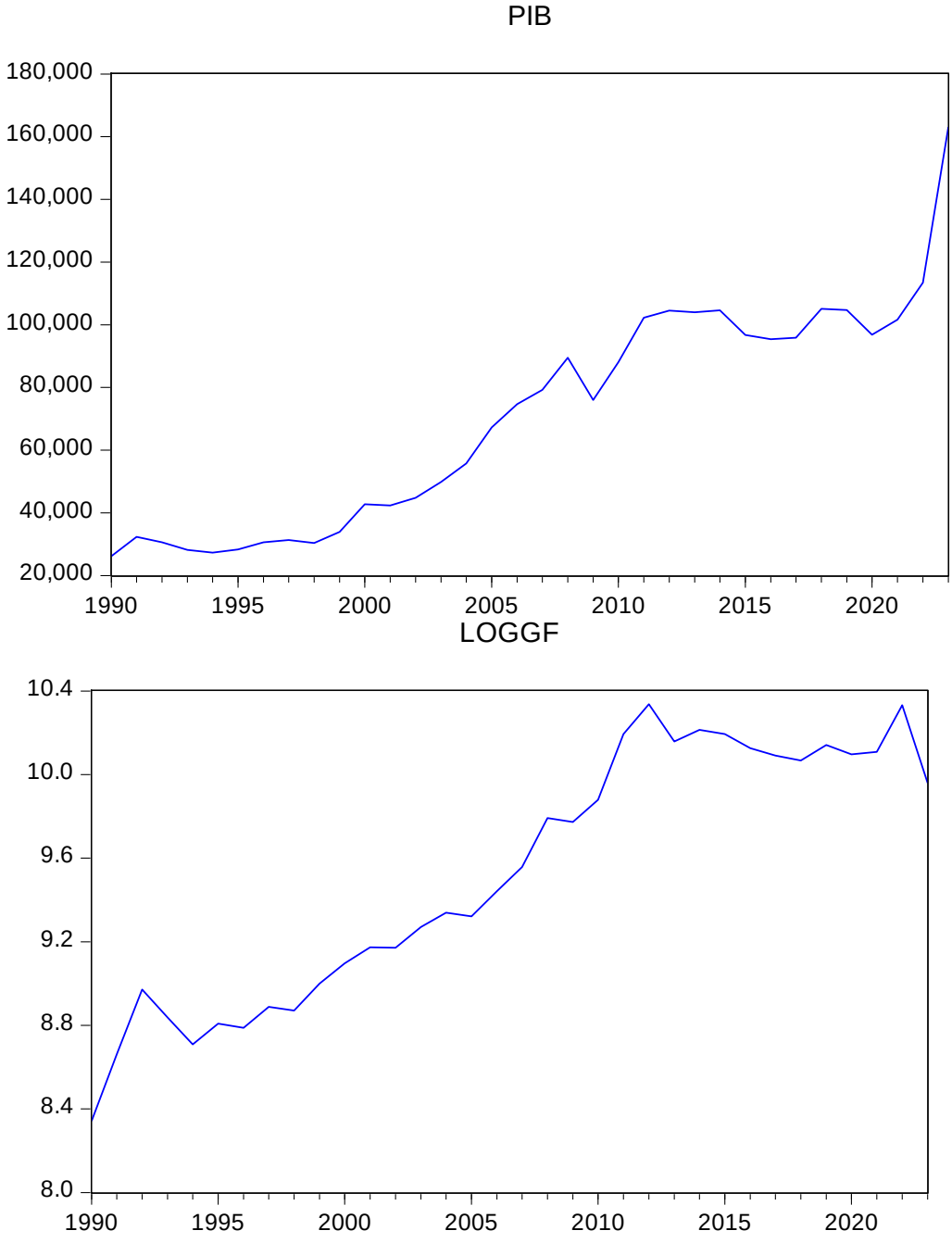

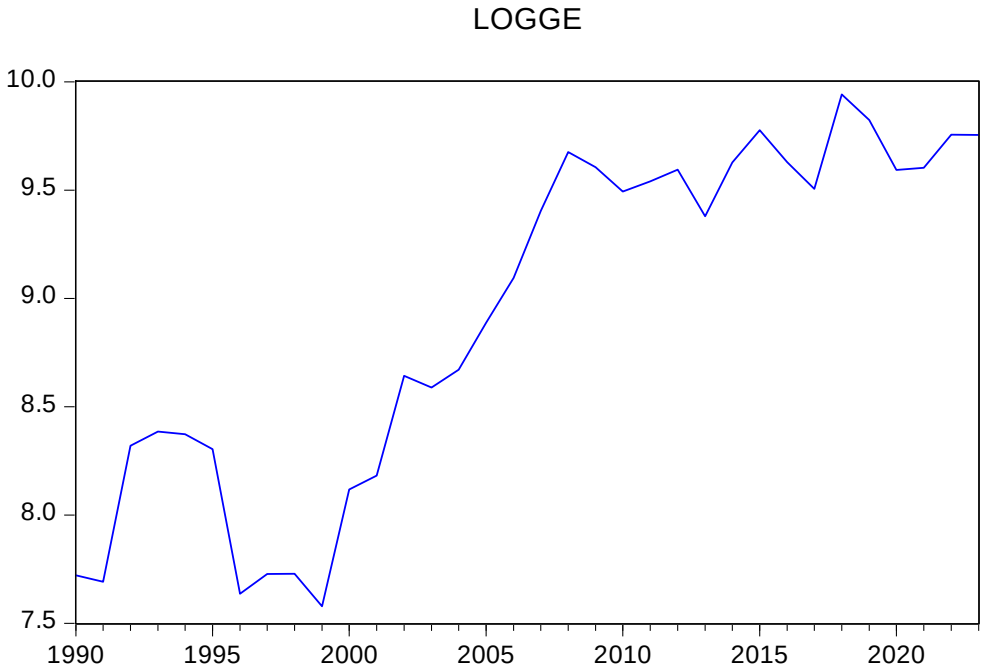

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج *Eviews*

ومن خلال الأشكال أعلاه يتضح لنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة لمعالجة مشكل عدم استقرارية السلاسل الزمنية يتم بإدخال اللوغاريتم ، وبعد عدة محاولات تبين أن هذه الطريق هي التي أدت إلى استقرارية السلاسل الزمنية والشكل التالي يؤكد ذلك.

ظهر لنا الأشكال أعلاه أن السلاسل الزمنية غير مستقرة إلا أنه يمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى اختبار جذر الوحدة.

ثالثا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو نفقات التسيير، نمو نفقات التجهيز كلا على حدى، ومن أجل ذلك ولمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة سيتم أخذ درجة التأخير التي تقابل أقل قيمة لهذا المعيار وقد تمّ أخذ أقصى درجة لف

استخدام اختبار جذر الوحدة ولتأكيد ذلك تم الاعتماد على الاختبار الموسع " ديكي فولر "، (*ADF*)

ونظرا لأهمية درجة تأخير (P) في اختبار جذر الوحدة تم الاستعانة بمعيار أكايكي (*AIC*) الذي ينص على (P = 3) للاحتفاظ بدرجة الحرية نظرا لقلة عدد سنوات السلسلة أقل من 50 مشاهدة، والجداول التالية تبين ذلك:

الجدول رقم (III .6) : تحديد درجة تأخير النموذج بالنسبة للمتغيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGPIB LOGGF LOGGE
Exogenous variables: C
Date: 06/03/24 Time: 18:16
Sample: 1990 2023
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.23660	NA	0.000610	1.112039	1.250812	1.157275
1	62.16006	133.0781*	7.93e-06*	-3.236133*	-2.681041*	-3.055186*
2	66.18600	6.233718	1.11e-05	-2.915226	-1.943815	-2.598570
3	71.57195	7.297098	1.48e-05	-2.682061	-1.294332	-2.229696

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

وتبين أن بالنسبة للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (*AIC*) هي (P = 0).

وتبين أن بالنسبة للوغاريتم نفقات التسيير أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (*AIC*) هي (P =2).

وتبين أن بالنسبة للوغاريتم نفقات التجهيز أن درجة التأخير المناسبة بالنظر لمعيار (*AIC*) هي (P = 0).

ويمكن تلخيص نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج عن طريق اجراء اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III .7): اختبار " ديكي فولر" الموسع لمتغيرات النموذج

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	يحتوي على النموذج I متجه زمني وقاطع	يحتوي على النموذج II قاطع	النموذجI يحتوي على متجه زمني وقاطع	يحتوي النموذج II على قاطع
$L0GPIB_r$	1.74-	0.18-	3.99-	4.13-
$LOGGF_r$	1.91 -	1.24-	5.68-	-5.72
$LOGGE_r$	1.84-	1.35-	-5.22	-5.65
الحرجة القيم 5%	-3,57	2.97-	-3,57	-

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews .

وتشير النتائج الموضحة في الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة في مستواها في النموذجين سواء تحتوي على متجه زمني وقاطع أو على قاطع دون اتجاه زمني، ما عدا متغيرة معدل نمو نفقات التسيير والتي استقرت عند الفروقات الأولى في النموذج الأول، فقد كانت إحصائية (tc) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة، فإن جميع المتغيرات استقرت، أي أنها متكاملة من الدرجة I(0) ماعدا متغيرة معدل نمو نفقات التسيير والذي استقر عند الفروقات الأولى في النموذج الأول، فقد كانت إحصائية (tc) المحسوبة أقل من القيم الحرجة عند المعنوية 5% بالقيمة المطلقة وبأخذ الفروقات اتضح انها استقرت أي متكاملة من الدرجة I(1).

رابعا: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام أسلوب "جوهانسون":

بما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فهذا يعني أنها تنمو بنفس وتيرة الاتجاه في المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل مشترك بينها ونستطيع تأكيد ذلك باستعمال اختبار التكامل المشترك "جوهانسون" حيث يفضل استخدام هذه الطريقة نظرا لكون متغيرات النموذج تحتوي على متغيرين أو أكثر، للتحقق من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة تتصف بخاصية تكامل مشترك أي العلاقة بين متغيرات النموذج تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، ومن المعروف أن هنالك اختبارين، اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى، حيث سنكتفي بعرض أحداهما والمتمثل في الاختبار الأول (الأثر) حيث تبين من خلال

معيار (AIC) ان درجة التأخير المناسبة هي (1 – 2) والجدول التالي يبن الاختبار كما يمكن تلخيص النتائج المحصل عليها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (III .8): نتائج اختبار التكامل المشترك

فرضية العدم	القيم الحرجة	اختبار الاثر	القيم الذاتية
	%5		
لا يوجد $(r = 0)^*$	29.79	33.07	0.43
على الأكثر يوجد متجه واحد $(r \leq 1)$	15.49	16.99	0.33

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews .

الجدول رقم (III .9): نتائج اختبار جوهانسون باستعمال برنامج Eviews.

Date: 06/03/24 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LOGGF LOGPIB LOGGE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.442942	33.07093	29.79707	0.1266
At most 1	0.204427	16.99087	20.49471	0.5375
At most 2	0.240938	4.030019	3.841466	0.8624

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

تشير لرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda trace(r) = 33,70$) أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية5% التي بلغت (29,79) وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، بالمقابل فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأكثر للتكامل المشترك لأن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر ($\lambda trace(r)=16,99$)

وهي أقل من القيمة الحرجة أو الجدولية (20,49) عند نفس مستوى المعنوية، مما يدل على وجود متجه واحد

أي توليفة خطية ساكنة بين المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل نمو نفقات التسيير؛ معدل نمو نفقات التجهيز) أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل أين تظهر سلوكا متشابها، وعليه يمكن تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى عند مستوى المتغيرات، حيث لا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا.

تقدير نموذج التكامل المشترك:

وبتقدير متجه واحد للتكامل المشترك "جوهانسون" تم الحصول على المعادلة طويلة الأجل كالتالي

$$L0GPIB = -37,34 - 5,29LOGGF + 4,39\ LOGGE$$

log likelihood 434,92

حيث أوضحت النتائج أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك معنوية لأن قيمة

(log *Likelihood*) كبيرة وتساوي 434,92 وباستعراض معادلة التكامل المشترك يتضح لنا ما يلي:

- **أثر سلبي يظهر من نفقات التسيير.**
- **أثر ايجابي يظهر من نفقات التجهيز.**
- **عوامل أخرى تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.**

تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتضح ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نفقات التسيير والتجهيز، تأتي الخطوة الأخيرة في التحليل القياسي في هذه الدراسة هي تقدير واشتقاق نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ التفاعل الحركي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع والتغيرات المفسرة، وظهوره يعكس أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، لذلك فيكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلال في الأجل القصير، والجدول التالي يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي تساعد على معرفة معنوية المعلمات ولاختبار جودة النموذج وحتى يتم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في حدود الخطأ، حيث أنه سيتم ذكر بعض المتغيرات الغير المعنوية وذلك لأجل التفسير الاقتصادي.

اختبار التوزيع الطبيعي : يتم استخدام اختبار "جارك– بيرا" للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (III – 4): اختبار التوزيع الطبيعي

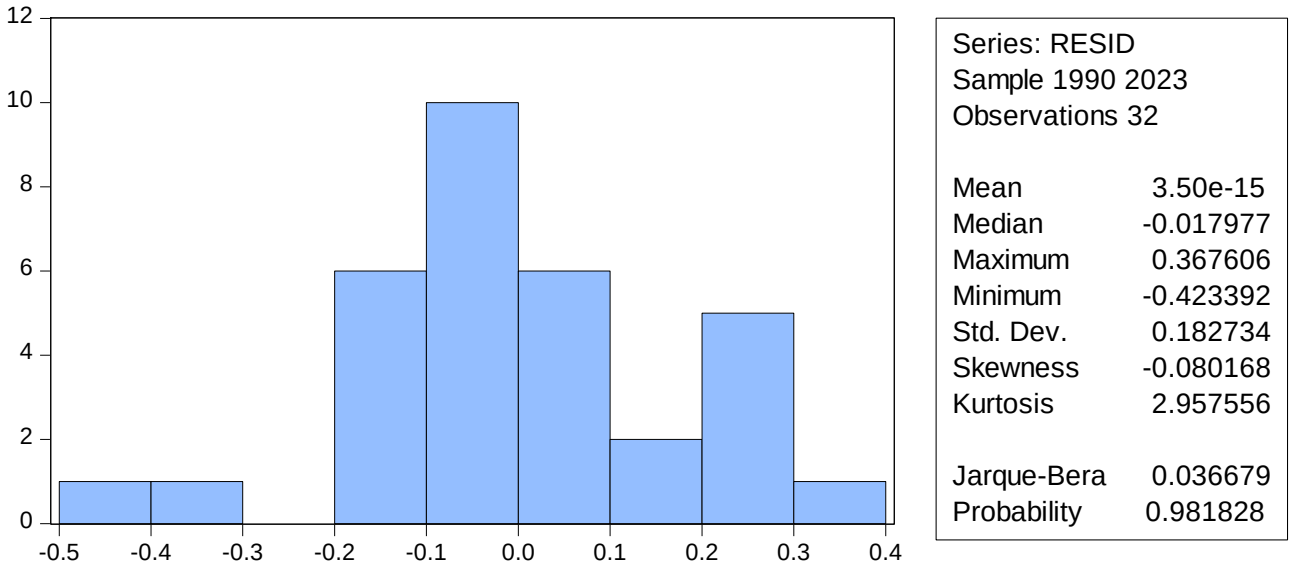

من خلال الشكل اعلاه لاختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي، أثبتت النتائج أن قيمة $(J.B)$المحسوبة بلغت 0,03 بمستوى دلالة قدرها 0,98 وهي اكبر من مستوى العينة 5% وعليه تم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة توزيع البواقي تتبع القانون الطبيعي.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للمتغيرات الجديدة

من خلال النموذج القياسي المتعدد نستنتج ما يلي:

1 – الأثر السلبي لنفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونته على المدى الطويل –) (5.29 مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي ب 5.29 وهذه النتيجة غير منطقية وغير مقبولة اقتصاديا أي وجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%

وجاء بإشارة سالبة حيث أن أي زيادة في نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي 4.26% وهذا مخالف لافتراضات النظرية الاقتصادية، حيث يفترض أن نفقات التسيير تدخل في تنمية وتطوير رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو" وتوصلت الى عدم وجود

إلى عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير" وهذا معاكس للواقع لأن الدور الكبير الذي تؤديه النفقات الجارية في دفع عجلة الاقتصاد نظرا لان الإنفاق الجاري يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي حيث بلغت نفقات التسيير سنة 2015 حوالي 4591925 دج مليون دينار جزائري بالرغم من سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة في الإنفاق الحكومي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي .

2 – أثر موجب وكبير لنفقات التجهيز على المدى الطويل، الذي قدر معامله ب(4.39) وبالتالي فإن أي زيادة في نفقات التجهيز ب 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 4.39%وهذا موافق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن لنفقات التجهيز تأثير موجب كما تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام ونفقات التجهيز في المدى الطويل حيث قدرت مرونته ب 0.406% وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الانفاقية أين سطرت الدولة برامج تنموية ضخمة.

وبالتالي يتم استنتاج أن استمرار الدولة بالتوسع في النفقات على التجهيز وزيادة حجم الإنفاق يؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبالتالي يؤدي إلى نمو فعال في الاقتصاد الوطني ويمكن تفسير ذلك إلى النفقات الاستثمارية توجه إلى قطاعات انتاجية بدورها تساهم في زيادة النمو، حيث أن زيادة نفقات التجهيز ب 1% سيؤدي إلى زيادة في الناتج الحلي الإجمالي ب 4.39% ومنه فان النفقات التي تم رصدها مؤخرا في البرامج التنموية 2001–2014 والتوسع في انجاز المشاريع الكبرى المتعلقة بالسكن والنقل والبناءات القاعدية ورصد لها ما يقارب حوالي 212مليار دولار لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001–2004 وكان يخص الزيادة في الإنفاق الاستثماري، أما البرنامج التكميلي2005– 2009 الذي خصص له حوالي 4203 مليار دج ويعد برنامج ضخم وغير مسبوق في قيمته في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وحوالي 286مليار دولار لمخطط التنمية الخماسي2010–2014 و الذي تم تقسيمه إلى برنامجين هامين ،1قد حققت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بدليل تحسن الخدمات الصحية إضافة إلى توفر المناطق الصناعية الفاعلة بهدف تطوير التجارة الداخلية والخارجية، وبسبب التوسع في نفقات التجهيز الغير المنتجة 4.39% نقص عامل الرشادة في الإنفاق أدى إلى تبذير نوعا ما من الموارد المالية وتحقيق معدلات النمو، كما يمكن إرجاعها إلى ارتفاع الاستثمارات بسبب حسن اختيار المشاريع وتوفر الدراسات التقنية للمشاريع والاستراتيجيات والأجهزة و الأجهزة المؤهلة والتنسيق بين الجهة المسؤولة والمكلف بإنجاز المشاريع يؤدي إلى حسن استغلال الأموال على المدى الطويل، وبالتالي الإنفاق الهائل وضخ المبالغ الضخمة على الهياكل ولبنى التحتية مع تنويع للاقتصاد الوطني وتحديد حجم الإنفاق الأمثل والاسترشاد بالمعايير السليمة لتقييم اتجاه نفقات التجهيز على المدى الطويل، وجب على الدولة المواصلة في سياستها المنتهجة حاليا لأن الإنفاق الكبير يساهم في رفع النمو.

– أما بخصوص الثابت فقد جاءت إشارته سالبة 37.34– مما يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر سلبا على الناتج الاجمالي الحقيقي.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها، جاءت الدراسة التطبيقية القياسية كآخر خطوة من هذا البحث، بعد حصر أهم المتغيرات المفسرة والمؤثرة في نمو الناتج المحلى الإجمالي بالاعتماد على الدراسات السابقة، وقد تم الاعتماد على فترة طويلة الأجل الممتدة من 1990 إلى 2023 وذلك للحصول على نتائج تقدير أكثر دقة وواقعية، حيث تم التطرق أولا لخطوات المنهجية القياسية المتبعة قبل الشروع في تطبيق النمذجة القياسية لنموذج تأثير مكونات الإنفاق الحكومي باعتباره من أهم المتغيرات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وعليه تمّ الاهتمام بهذا الأخير كمتغير تابع ومحاولة البحث في أهم المتغيرات التي تؤثر فيه، لأن هذا المتغير هو الوحيد الذي يلعب الدور الحاسم في التفاوت بين الدول النامية والمتقدمة. فقد اختلفت الدراسات والأبحاث في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي فالنظرية الكينزية ترى أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة النمو من خلال المضاعف الكينزي عكس نظرية فاجنر؛

كما اختلفت النتائج وتباينت حول تأثير مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات توصلت إلى تأثير موجب لنفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير، والبعض الآخر تباينت نتائجه نظرا لمختلف الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري حيث اختلف نتائج تأثيراتها؛

إذ ما يتم ملاحظته عدم اهتمام الدول النامية لهذا المتغير والبحث في الأسباب التي تؤدي إلى تحسينه والاكتفاء باستيراد تكنولوجيا وتقنيات وكفاءات ذات خبرة من الخارج بتكاليف باهظة، هذا ما أدى إلى تخلفها عن مواكبة الدول المتقدمة، بالرغم من تحقيقها معدلات نمو مقبولة ولكنها غير حقيقية حيث لا تنعكس بالإيجاب على مستويات المعيشية للأفراد وعدم قدرتها على تحقيق أدنى متطلبات الحياة، هذا ما دفعنا إلى البحث في المتغيرات المفسرة لها لزيادة فاعليتها بما يخدم ويساعد أصحاب القرار في وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

لقد تبين من خلال تحليل الدراسة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة ما يلي:

– دلّت نتائج اختبار السكون للمتغيرات أن جميع المتغيرات في كلا النموذجين ساكنة في مستواها ومتكاملة من الدرجة $I(0)$ ماعدا معدل نمو نفقات التسيير الذي استقر عند الفروق الأولى فهو متكامل من الدرجة $I(1)$ بالنسبة للنموذج الأول.

– تبين من اختبار تكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الأول (الناتج المحلي الإجمالي؛ نمو نفقات التسيير؛ نمو نفقات التجهيز).

– النتيجة التي تم التوصل إليها بخصوص أثر مكونات الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في الجزائر على طول فترة الدراسة، تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بحجم النفقات المرصودة وخاصة بنفقات التجهيز.

– تمّ تقدير أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام تقدير معادلة

تكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم عملنا على اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من معادلة التكامل المشترك لتقدير النموذج في المدى القصير ومعرفة تأثير المتغيرات المفسرة على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، حيث اختلفت تأثيرات هذه المتغيرات بين المدى الطويل والقصير، فبعض المتغيرات كان لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أكثر من المدى القصير، والبعض الآخر كان العكس بتأثير فعال في المدى القصير أكثر من المدى الطويل.

– تم التوصل إلى وجود تأثير موجب وكبير لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما نفقات التسيير فتأثيرها سلبي في الأجلين القصير والطويل.

–وفي الأخير يمكن القول أن النموذج المتوصل إليها مقبول نوعا ما إحصائيا وبعض متغيراته لا تصب في نفس اتجاه النظرية الاقتصادية، رغم انها اجتازت جميع الاختبارات الإحصائية اللازمة لبعض المشاكل القياسية، وعليه يمكن الاعتماد عليها للوصول ولو لبعض الشيء من تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة.

خاتمة:

خاتمة:

تعرضنا في هذه الدراسة فصلين، فكان الأول نظري بحث تمّ فيه التطرق لتطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال مختلف المذاهب الاقتصادية، حيث اختلف دورها حسب طبيعة كل مرحلة، ونظرا لفعاليتها في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وخاصة أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، والتي عرفت هي الأخرى تطورا بغية استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع، فعلاقة المالية العامة مع الاقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وخاصة أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والنفقات، والتي عرفت هي الأخرى تطورا بغية استخدامها لتحقيق أهداف المجتمع، فعلاقة المالية العامة مع تطور الدولة يتجسد في حالة من التزاوج بين الدولة كتنظيم سياسي اجتماعي يسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية باستخدام أدوات مالية ففي الفكر الكلاسيكي كانت المالية العامة المحايدة والتي نادت بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نشاط ضيق بما لا يؤثر على قرارات الأفراد في القطاع الخاص، وتتدخل لتوفير الوظائف التقليدية كالأمن والدفاع والعدالة وأن التوازن يتحدد بصورة تلقائية عند مستوى أقل من مستوى العمالة، وبالتالي عدم وجود فجوات تضخمية، وإذا حدث اختلال فإنه سرعان ما يعدل في المدى القصير عن طريق قوى السوق الحرة، فكانت المالية العامة مجرد أداة اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، أما في الفكر الكينزي والتي تنادي بتعظيم تدخل الدولة وأصبح وجودها حتمي وضروري خاصة في ظل التدفقات الظرفية حيث اتسع نشاطها في الحياة الاقتصادية وأصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير وأصبحت تمتلك غالبية موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، وسادت الملكية الجماعية على الملكية الخاصة، حيث تم التخلي عن مبدأ الحياد المالي وأصبح عجز الموازنة مقصود وبالتالي أسندت لها مهام لتحريك النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود وأصبحت الدولة تتولى عملية توزيع الناتج الوطني بين أفراد المجتمع لتحقيق أهدافها خاصة الرفع من معدلات النمو ، وصولا إلى الدولة المنتجة في الفكر الحديث .

لعبت السياسة المالية دور مهم في مختلف الانظمة الاقتصادية، فهي تشكل أهم أداة السياسة الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطر لها عن طريق مجموعة من الأدوات أهمها أداة الإنفاق الحكومي أين تطرقنا إليها في الجزء الأخير من الفصل باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور المسنود إليها في مختلف الميادين فهي ترسم حدود نشاط الدولة، وتوصلنا إلى أن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حجم إنفاقها، ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال الرفع من معدلات النمو، تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المعايير الاقتصادية التي تعكس درجة التقدم او التخلف لدولة ما باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية دون تحقيق معدلات مقبولة من النمو ومستدامة، وعليه تم في الفصل الثاني التطرق إلى هذا المفهوم ونظرياته حيث أجمعت التعاريف على أن النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة دون حدوث تغيرات ملموسة في الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن خلال تطرقنا إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية اتضح أن التنمية هي إحداث تحولات هيكلية في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية التي تؤدي إلى تكوين قاعدة انتاجية ذاتية لتوفير زيادة منتظمة في متوسط إنتاجية الفرد، ومنه فإن التنمية أوسع وأشمل من النمو وتتضمن محتوى اجتماعي لأنها عملية يشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع لتحقيق الأهداف وفق برنامج طويل الأجل، ليليها ذكر أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت ظاهرة النمو الاقتصادي من طرف مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، حيث ربط الكلاسيك النمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي أين أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات لأنه مصدر الأرباح، أما نظرية شومبيتر فركزت على دور المنظم من خلال الابتكارات التكنولوجية ممثلة في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة تساهم في النمو وليس عدد السكان ورأس المال، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار في تفعيل حركة النمو، كما أثار "رودان نيركس" فكرة إحداث توازن في نمو مختلف القطاعات الاستهلاكية وبين القطاعات الرأسمالية، وتحقيق التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وليس بمعدل واحد وإنما بمعدلات مختلفة بحيث يتحقق التوازن من جهة الطلب والعرض مع ضرورة الدفعة القوية، ووفقا لنظرية "ألبرت هيرشمان" فإنه أكد على إحداث عدم التوازن المقصود والمخطط في الدول النامية وبالتالي إحداث اختلال في نمو القطاعات لتليها بعد ذلك بعض الأفكار الاقتصادية الأكثر جرأة والتي استخدمت النماذج الرياضية على أوسع نطاق، وبالتالي اهتمت تلك النماذج الاقتصادية بالنمو الاقتصادي خاصة على المدى الطويل وركزوا على إيجاد مصادر جديدة للنمو، وأول هذه النماذج قدمت من طرف "هارود دومار" والذي يرجع عدم استقرار النمو نتيجة عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي، إضافة إلى عدم استقرار معدل التوازن، وفي ظل الانتقادات الموجهة لذلك النموذج برز نموذج أكثر تفسير مقدم من طرف النيوكلاسيك وهو نموذج " سولو

صوان" سنة ،1956حاولت البحث عن أسباب الاختلافات في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول وقامت بإضافة عامل جديدا للنمو الاقتصادي في المدى الطويل ممثل في التقدم التقني كمصدر من مصادر النمو لأنه يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وإمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وتوصل إلى أن الفرق بين الغنى في الدول المتقدمة راجع إلى ارتفاع معدل الاستثمار لرأس المال مع معدل نمو ديمغرافي ضعيف وتقدم تقني قوي، أما في الدول الفقيرة فأسباب الفقر ترجع إلى انخفاض التراكم الرأسمالي وزيادة مفرطة في معدل النمو الديمغرافي و/أو ضعف التقدم التقني ما يساعد تواجدها ضمن حيز الفقر، وبرزت خاصية التقارب والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية والتقائهما في نقطة معينة في الأجل الطويل إذا توفر عامل التراكم الرأسمالي، وفي منتصف الثمانينات برزت نماذج أخرى أكثر تطور ممثلة في نماذج النمو الداخلي أهمها نماذج وتميزت بغياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال حيث يساهم في زيادة النمو في المدى الطويل دون تقدم تقني، ويرجع الاختلاف في درجة الغنى والفقر إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فكلما أعطت الدولة الأهمية لهذا العنصر ساهم في الرفع من معدل نموها، والعكس صحيح، ومنه فإن هذا العامل إذ خصص له الوقت الكافي والتكوين الصحيح والمستمر يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، أما نموذج رومر

فاعتبر التقدم التقني متغير داخلي ناتج عن دافع الربح، فقد أدخل عامل التمرن عن طريق التعليم وقدموا تفسير النمو في الأجل الطويل حيث ركز على الاستثمار في البنى التحتية والنفقات العمومية وفي ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي واستكمالا للفصول النظرية،

من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لأثر الإنفاق خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية أثرت على الناتج المحلي الحقيقي، تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الأساليب والاختبارات القياسية ما يلي:

-دلّت نتائج اختبار السكون للمتغيرات أن جميع المتغيرات في النموذج ساكنة في مستواها ومتكاملة من الدرجة الصفر I(0) ماعدا نمو نفقات التسيير الذي استقرا عند الفروق الأولى؛

-تبين من اختبار تكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج (الناتج المحلي الإجمالي؛ نمو نفقات التسيير، نمو نفقات التجهيز) حيث أن قيمة المرونات في الأجل الطويل أكبر من المرونات في الأجل القصير والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

نتائج البحث:

النتيجة التي تمّ التوصل إليها من خلال تقديرنا لمعادلة التكامل المشترك لأثر نفقات التسيير والتجهيز على نمو الناتج الداخلي الإجمالي في المدى الطويل:

1- أن هناك أثر ايجابي وكبير لنمو نفقات التجهيز على الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت مرونته في الأجل الطويل (4.39) وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية فالاستثمار العام على مختلف القطاعات (البنى التحتية، قطاع الصحي، التعليم، مختلف القطاعات...) يكون له أثر موجب على المدى الطويل، إضافة إلى أن الإنفاق في الجزائر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مثلها مثل أي دولة نامية التي تعتمد على النفط كمصدر أحادي في اقتصادياتها، كما أن الإنفاق الاستثماري له دور في الرفع من معدل النمو الاقتصادي بالرغم مما تعانيه معظم القطاعات من تذبذبات في الآونة الأخيرة، إلا أنه ساهم في تحسين البنية التحتية ونوعيتها، وعليه تمّ إثبات الفرضية القائلة بأن هناك علاقة إيجابية بين نفقات التجهيز للدولة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل؛

2-عدم تحقق الفرضية التي تنص علو وجود علاقة طردية بين نمو نفقات التسيير والناتج الداخلي الإجمالي، فقد بينت النتائج أن معامل نمو نفقات التسيير سالب (5.29-)هذا ما يتعاكس مع النظرية الاقتصادية حيث تعتبر نفقات التسيير من بين أهم العوامل التي ترفع من النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الرواتب والاجور في الآونة الأخيرة نتيجة الاضرابات وما تلحقها في الاقتصاد من انخفاض معدل النمو، وتعتبر هذه النتيجة حسب نظري تأثير مقبول ويتوافق مع بعض الدراسات التي توصلت لذلك؛

3- اتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوية كل المتغيرات المفسرة وكانت النتائج كالتالي:

أ- هناك تأثير معنوي وسالب لنفقات التجهيز في المدى القصير، أي أن هذه الأخيرة تؤثر في المدى القصير على النمو، ويتضح من النتائج أن متغير نفقات التجهيز متأخر بسنة معنوية والذي قدر ب (3.65) عليه يتم الاستنتاج أثر نفقات التجهيز يكون على المدى القصير والطويل أكثر ملائمة لأنه قد يستغرق استكمال بعض المشاريع التنموية بعض الوقت وعليه يتحقق العائد إلا على مدى فترة طويلة، وعليه تكون الفجوة الزمنية الأكثر ملائمة هي سنة واحدة لإثبات فاعلية هذا المتغير، حيث أن هذا ما تم التوصل إليه فيما يخص الأثر السالب في فجوته الزمنية "سنة" على النمو لدلالة على قدرة الدولة التعامل مع الاستثمارات الضخمة فورا بسبب تمكنها من استيعاب هذه الاستثمارات الضخمة، وعليه يتم قبول الفرضية القائلة بأن هناك تأثير إيجابي لنفقات التجهيز في المدى القصير؛

ب- يتضح أن نفقات التسيير له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير المتأخر بسنة قدرت المرونة ب ،7.66- حيث أن كل زيادة في نفقات التسيير ب 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7,66% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تبين أن الإنفاق يعطي تأثيره على المدى الطويل، وهذا من الطبيعي لأن الإنفاق على المستخدمين والمعدات من اجل تسيير المرافق الإدارية للدولة أو كالمنح الدراسية التي تمنح لفائدة الطلبة والمساعدات التي تمنح في إطار الضمان الاجتماعي ومرتبات العمال وأشغال الصيانة وإعانات الجماعات المحلية تعتبر إنفاق من طرف الدولة ويقلل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، لأن مفعوله يكون على المدى الطويل.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : قامت جل الدول بانتهاج الخيار الاشتراكي عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، نتج عنه تطبيق تدخل الهيئات الدولية وفرضت إصلاحات اقتصادية مشددة وصارمة ساهمت في تفشي البطالة وبروز ظاهرة الفقر نتيجة تدني المستوى المعيشي، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له أثر إيجابي في معالجة المشاكل الاقتصادية خاصة لدى الدول النامية؛

الفرضية الثانية : نجاح السياسة الاقتصادية يتحقق عن طريق النمو الفعلي المحقق داخل البلد، لأن هدف السياسة الاقتصادية هو الاستخدام التام واستغلال الطاقة الإنتاجية وليس فقط مجرد اهتمام بالنمو الاقتصادي المتحقق، وهذا ما ينفي صحة الفرضية حول تبني الدولة للإصلاحات الاقتصادية تجلى في ارتفاع معدلات النمو خصوصا مع المبالغ الضخمة المنفقة؛

الفرضية الثالثة :يعتبر الإنفاق الحكومي الأداة التي تتحكم بها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة المالية والسياسة الاقتصادية بصفة عامة، وبما أن إيرادات الدولة تتشكل بنسبة كبيرة من مداخيل المحروقات لأنها تملك جهاز إنتاجي غير مرن يتصف بعدم تنويع في الإيرادات، إضافة إلى عدم كفاءة النظام الضريبي السائد، فإن الإنفاق الحكومي المتأثر بأسعار النفط في السوق الدولية تتحكم فيه الدولة إما بالتوسع في النفقات عن طريق برامج الإنعاش في حالة ارتفاع الإيرادات، أو السياسة التقشفية عن طريق تقليص النفقات في حالة انخفاض الإيرادات وعليه يعتبر أهم أداة فعالة تتدخل بها الدولة،

وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأنه ممكن أن تشكل سياسة الإنفاق الحكومي أهم أداة للدولة الفعالة في ظل عدم تنوع إيرادات الدولة؛

الفرضية الرابعة : أثبتت الدراسة القياسية لأثر نفقات التسيير والتجهيز على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2023 لنفقات التسيير أثر سالب على النمو الاقتصادي لأنه يبقى إنفاق غير منتج ويظهر مفعوله على الأجل الطويل، بينما يوجد تأثير موجب لنفقات التجهيز كونه المحرك الرئيسي للنمو، وهذا ما يعكس الفرضية القائلة بأن لنفقات التسيير والتجهيز أثر موجب على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في المدى الطويل.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وخاصة تحسين معدل النمو الاقتصادي وديمومته بغية الاستفادة من الموارد والتقليل من الاعتماد على مداخيل النفط ومحاولة تنويع هيكل الإنتاج في ظل انخفاض أسعار هذا الأخير، ومن أهم هذه التوصيات:

- للإنفاق الحكومي أثر معنوي في دفع عجلة التنمية ولذلك يجب الاعتماد عليه كأداة من أدوات السياسة المالية الفعالة خصوصا في المدى الطويل عن طريق تبني سياسة إنفاقيه تنسجم مع أهداف النمو الاقتصادي عند وضع البرنامج من طرف صناع القرار.

- عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو إيرادات النفط نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية وماله من تأثير سلبي، ولذا يجب الاعتماد على المداخيل النفطية والاستغلال العقلاني لها بتطبيق سياسة إنفاقيه فعالة تساهم في الرفع من النمو وتدعيم القطاع الخاص وتشجيعه لتخفيف العبء على ميزانية الدولة ويصبح البديل الفعال لتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

-ترشيد الإنفاق العام بشقيه من أجل تحسين سيرورته، حيث يتطلب ترشيد نفقات التسيير العمل على تفادي الإنفاق المترف الغير موجه عن طريق دراسة متطلبات وحاجات كل قطاع من القطاعات لأنها غير منتجة ولا تؤثر في المدى القصير وزيادتها تساهم في حصول التضخم الذي يعيق النمو، أما ترشيد نفقات التجهيز خاصة في ظل البرامج التنموية الضخمة وحجم الإنفاق الموجه لها فيكون عن طريق خلق جهاز إنتاجي وليس فقط تنشيطه يساهم في زياد النمو الاقتصادي.

-الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة الإنفاق للمشاريع ذات القيمة الإجمالية المرتفعة لأنها تتسبب في عدم إمكانية رجوع الدولة إلى المستوى السابق بعد انتهاء تنفيذ المشاريع خصوصا التي لم تتحقق أهدافها المرجوة، ومنه وجب تصميم سياسات وخطط وبرامج يرافقها التسيير الكفء تساهم في تحسين القطاع الانتاجي والخدماتي لتنويع مصادر الدخل وهيكل الإنتاج.

- تبني سياسة اقتصادية وإدارية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل في الجزائر بتنويع الإيرادات خارج المحروقات عن طريق تطوير السياسة الضريبية بما ينسجم مع زيادة معدلات النمو ومن أولويات هذا الاصلاح تحسين

المنظومة الضريبية والتوجه نحو الضرائب المباشرة، لأنه لا يزال التركيز على الضرائب الغير مباشرة في الايرادات الضريبية، مع تحقيق مزيد من العدالة في توزيع العبء الضريبي على المكلفين بها سواء الطبيعيين أو الاعتباريين، وبالتالي صياغة سياسة ملائمة تعمل على الرفع من حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية عن طريق منح الامتيازات والاعفاءات الضريبية لتغطية الطلب الداخلي المتزايد للسلع والخدمات.

– بما أنه تشكل الإيرادات الجبائية ما نسبته 92%ومنه وجب على الدولة إتخاذ كافة الإجراءات والأدوات لمحاولة القضاء على مختلف أشكال التهرب الضريبي والفساد.

– ضرورة التحكم في العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الإنفاق ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها المستقبلية لاتخاذ التدابير اللازمة عن طريق الاهتمام بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية للظواهر الاقتصادية وذلك ببناء نماذج قياسية من أجل تحليلها والتنبؤ لها.

– الاهتمام بمجالات البحث والتطوير عن طريق زيادة حجم الإنفاق عليها لأهميتها في الرفع من معدلات النمو والوصول بها إلى مستويات عالمية، لأنه لوحظ عدم الاهتمام بهذا المجال خاصة لدى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والتي تولي اهتماما كبيرا له.

– بما أن الإنفاق الحكومي أهم محدد للنمو، لذلك وجب على الدولة الاهتمام بالإنفاق على العوامل التي تدعم التنمية البشرية مثل التعليم والصحة، أي ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم (رأس المال البشري) لأنه يساهم في الرفع من معدل النمو من خلال تطوير الجهاز الإنتاجي بالخبرات والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة ورفع مستواها في الجزائر لأنها تحسن أداء الاقتصاد كما ونوعا، كما أن الإنفاق على قطاع الصحة يرافقه تطوير المناهج يساهم في تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وبالتالي الرفع من معدل النمو واستدامته، مع عدم إغفال باقي القطاعات.

– ضرورة إحداث نظام رقابي من خلال تفعيل الأدوات والمعايير المستخدمة في تقييم البرامج الإنفاقية وتوجيه النفقات نحو الاستثمارات المنتجة للثروة عن طريق انتقاء المشاريع الاستثمارية الضخمة، وإعادة تقييمها لتجنب التأخر الحاصل في مدة الانجاز الذي يرفع من تكاليف الانجاز، خاصة في مجال البنية التحتية والبناء لما لها من أثر إيجابي في الرفع من مستوى التشغيل في المدى القصير، وزيادة معدل النمو في المدى الطويل.

– محاولة تنويع هيكل الناتج بما يخدم أهداف النمو مع ضرورة معرفة القطاعات التي تحفز الناتج الداخلي الإجمالي وترتيبها وفق الأولويات خاصة في قطاع الصناعة.

أفاق البحث:

انطلاقا مما ذكر سابقا من نتائج تخص أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، فإنه وتكملة لموضوع الدراسة، يفتح هذا البحث المجال للخوض في بحوث أخرى ذات صلة بالموضوع ومنها:

– فعالية سياسة الإنفاق التوسعية المطبقة والجاري تطبيقها في ظل تذبذب أسعار البترول وأثارها على النمو والتنمية الاقتصادية.

– أثر الاستثمار في العامل البشري للرفع من النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

السياسة الضريبية كأداة بديلة للإنفاق الحكومي لتنويع مداخل الإيرادات في ظل انخفاض أسعار البترول.

- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنعاش خلال الفترة 2001-2019.
- فعالية السياستين المالية والنقدية وأثرها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول النامية.
- أثر الاستثمار في القطاعات التي تحفز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات.
- أثر الاستثمار في البنى التحتية للقطاع السياحي في الجزائر ودورها في النمو الاقتصادي.
- الجزائر ما بعد البترول: كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل سياسة تقليص النفقات.
- أثر الاستثمار في القطاع الفلاحي كبديل للقطاع النفطي.

قـائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا–المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1 . أحمد عبد السميع علام، المالية العامة – المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، ط1، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، 2012.

2 . أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005.

3. خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط 3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007.

4. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة –، منشورات حلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان، 2009.

5 . سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة – النفقات العامة – الايرادات العامة – الميزانية العامة –، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، لبنان، 2009.

6 . **سوزي عدلي ناشد**، الوجيز **صباغ رفيقة** ، ط ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2017. الميزانية العامة –، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، لبنان، 2009.

7. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.

8. عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي– النظرية والسياسات، ط1 ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ، مصر 2010.

9. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي–تحليل كلي– ط1 ، **مجموعة النيل العربية للنشر**، القاهرة، مصر، 2003.

10. **عبد المطلب عبد الحميد**، النظرية الاقتصادية–تحليل جزئي وكلي ، **الدار الجامعية**، الإسكندرية ، مصر، 2006.

11 . فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط1 ،الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

12. لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004.

13. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1 ، **إثراء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2010.

14. محمد على الليثي ،التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ،1974.

15. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية ، مصر 2002.

16. محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم ، دار القاهرة : مصر ، 2001 .

17. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

18. محمود حسين الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، **اليازوري للنشر والتوزيع**، الطبعة العربية، عمان، الأردن،2007 .

19. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الاسلامي ، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010.

20. محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي ، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010.

21. محمود حسين الوادي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط 2 ، **دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان ، الأردن ، 2013.

22. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1 ، **المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة**، عمان، الأردن، 2000.

23. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، ،عمان، الأردن، 2007 .

24. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3 ، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.

25. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1 ،**دار وائل للنشر**، الأردن،2007.

26. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة) ، ط 3، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر.

27. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3 ، **دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2015.

28. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1 ، **دار وائل للنشر**، الأردن،2007.

29. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة) ، ط 3، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر.

30. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3 ، **دار المسيرة للنشر والتوزيع،** عمان، الأردن، 2015.

31. مدحت **القريشي،** التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط1 ،**دار وائل للنشر،** الأردن،2007.

32. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة) ط 3، **ديوان المطبوعات الجامعية،** الجزائر.

المذكرات والاطروحات:

1. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر1970–2011 **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** جامعة تلمسان، الجزائر، 2013 .

2. **بن عزة محمد،** ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2015.

3. **بهاء الدين طويل،** دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990–2010 **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص: الاقتصاد المالي، باتنة، الجزائر، 2016.

4. **داودي محمد،** السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر: حالة الجزائر **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة،** جامعة تلمسان، 2012.

5**دراوسي مسعود،** السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر :،1990–2004 **أطروحة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،3الجزائر، 2005.

5 . **صواليلي نصر الدين،** النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

6 . **ضيف أحمد،** أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر –،1989–2012 « **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،** تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2015.

7. **عماد الدين أحمد المصبح،** محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ،1970–2004 **أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية،** جامعة دمشق، سوريا، 2008.

8 . **كبداني سيدي أحمد،** أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد،** جامعة تلمسان، الجزائر.

المجلات:

1. العمرية لعجال، محمد يعقوبي : تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر : **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،** الجزائر، العدد ،05 ديسمبر **2016**.

2. العوفي حكيمة : اختبار فرضية العلاقة السببية بين النفقات الصحية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،** العدد 06، 2014، الجزائر.

قـائمة

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبارات ديكي فولر الموسع لمختلف المتغيرات

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.741791	0.7095
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.189181	0.108613	-1.741791	0.0918
C	1.953903	1.097611	1.780141	0.0852
@TREND("1990")	0.010679	0.006025	1.772344	0.0865

R-squared	0.095766	Mean dependent var	0.055413
Adjusted R-squared	0.035484	S.D. dependent var	0.105817
S.E. of regression	0.103923	Akaike info criterion	-1.603828
Sum squared resid	0.323999	Schwarz criterion	-1.467782
Log likelihood	29.46317	Hannan-Quinn criter.	-1.558053
F-statistic	1.588624	Durbin-Watson stat	1.355441
Prob(F-statistic)	0.220909		

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.183620	0.9311
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 18:43
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.006502	0.035412	-0.183620	0.8555
C	0.126905	0.389796	0.325567	0.7469

R-squared	0.001086	Mean dependent var	0.055413
Adjusted R-squared	-0.031137	S.D. dependent var	0.105817
S.E. of regression	0.107452	Akaike info criterion	-1.564855
Sum squared resid	0.357923	Schwarz criterion	-1.474157
Log likelihood	27.82010	Hannan-Quinn criter.	-1.534338
F-statistic	0.033716	Durbin-Watson stat	1.427259
Prob(F-statistic)	0.855508		

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.994468	0.0192
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB(-1))	-0.822971	0.206028	-3.994468	0.0004
C	0.008811	0.041782	0.210880	0.8345
@TREND("1990")	0.001921	0.002014	0.954051	0.3479

R-squared	0.381892	Mean dependent var	0.004746
Adjusted R-squared	0.339264	S.D. dependent var	0.128626
S.E. of regression	0.104555	Akaike info criterion	-1.589150
Sum squared resid	0.317020	Schwarz criterion	-1.451737
Log likelihood	28.42640	Hannan-Quinn criter.	-1.543602
F-statistic	8.958674	Durbin-Watson stat	1.563693
Prob(F-statistic)	0.000934		

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.130156	0.0030
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/03/24 Time: 18:44
Sample (adjusted): 1992 2023
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB(-1))	-0.844527	0.204478	-4.130156	0.0003
C	0.043423	0.020695	2.098224	0.0444

R-squared	0.362491	Mean dependent var	0.004746
Adjusted R-squared	0.341241	S.D. dependent var	0.128626
S.E. of regression	0.104398	Akaike info criterion	-1.620746
Sum squared resid	0.326970	Schwarz criterion	-1.529137
Log likelihood	27.93194	Hannan-Quinn criter.	-1.590380
F-statistic	17.05819	Durbin-Watson stat	1.495984
Prob(F-statistic)	0.000267		

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.741791	0.7095
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

الملحق رقم 02: اختبارات التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.442942	18.72276	21.13162	0.1052
At most 1	0.204427	7.318153	14.26460	0.4522
At most 2	0.000938	0.030019	3.841466	0.8624

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LOGGF	LOGPIB	LOGGE
6.615138	-12.09997	3.764510
6.342310	-2.131631	-3.003160
-2.411542	3.934757	0.369866

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGGF)	-0.044242	-0.046748	6.85E-05
D(LOGPIB)	-0.003071	0.008412	0.002965
D(LOGGE)	-0.147680	0.032801	-4.74E-05

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 62.40944

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGGF	LOGPIB	LOGGE
1.000000	-1.829133	0.569075
	(0.22645)	(0.15665)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGGF)	-0.292665
	(0.14603)
D(LOGPIB)	-0.020317
	(0.12561)
D(LOGGE)	-0.976926
	(0.23019)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 66.06852

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGGF	LOGPIB	LOGGE
1.000000	0.000000	-0.708209
		(0.09894)
0.000000	1.000000	-0.698300
		(0.06130)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGGF)	-0.589152	0.634972
	(0.18473)	(0.24767)
D(LOGPIB)	0.033037	0.019231
	(0.17339)	(0.23245)
D(LOGGE)	-0.768892	1.717008

(0.31361) (0.42044)

Date: 06/03/24 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.189181	0.108613	-1.741791	0.0918
C	1.953903	1.097611	1.780141	0.0852
@TREND("1990")	0.010679	0.006025	1.772344	0.0865

R-squared	0.095766	Mean dependent var	0.055413
Adjusted R-squared	0.035484	S.D. dependent var	0.105817
S.E. of regression	0.103923	Akaike info criterion	-1.603828
Sum squared resid	0.323999	Schwarz criterion	-1.467782
Log likelihood	29.46317	Hannan-Quinn criter.	-1.558053
F-statistic	1.588624	Durbin-Watson stat	1.355441
Prob(F-statistic)	0.220909		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews

ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث معرفة اتجاه وطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 – 2023 من خلال تطبيق اختبارات السلاسل الزمنية المعروفة حيث تم تقديم نموذج يحتوي على متغير مستقل يتمثل في الناتج الداخلي الخام ومتغيرين تابعين يتمثل في نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل وهذا ما يتناسب مع جل الدراسات والنظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : النفقات العامة، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك.

Summary:
Through this research, we tried to figure out the direction and nature of the relationship between government spending and economic growth.
1990-2023 Using a descriptive method and standard methods through the application of known time series tests, a model was presented with a separate variant of raw internal output and two dependent variables of running and processing expenses. A long-term interrelationship between variables was revealed, which is appropriate for most studies and economic theory.

Keywords: public expenditure, economic growth, joint integration.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Economics

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: ..... الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Economics

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: ..... الصفة: طالب.

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

إطلع عليه للتصديق
إمضاء السيد:
التاريخ:
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
عون الإدارة الإقليمية
فرحات مرزوق